الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص : اقتصاد دولي

مـذكـرة:

مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

الموضوع:

أثر إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

إعداد الطالبة:

ساحلي ريمة

إشراف الأستاذ:

الدكتور : بلارو علي

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتورة :	بلعايش ميادة	أستاذ محاضر – ب–	جامعة سكيكدة	رئيسا
الدكتور :	بلارو علي	أستاذ محاضر –ب–	جامعة سكيكدة	مقررا
الدكتورة :	سلامة وفاء	أستاذ محاضر –ب–	جامعة سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2017 - 2018

اهدي هذا العمل المتواضع:

الى من نذرت عمرها في اداء رسالة صنعتها من اوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الامل بلا فتور او كلل رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء وتعلم الصبر كيف يكون صبرا

الى التي لن تكفيني في وصفها الكلمات ولو كانت مداد السموات و الارض.

نور حياتي ..... امي الغالية.

الى من يشقى في سبيل راحتي و عيشي الهنيئة ولدلالي.....ابي الغالي.

الى من رسم لي الحب على صفحات الحياة ....وشجعني لابدع على تلك الصفحات ....واخد بيدي لاخط اجمل الذكريات.

وتفنن معي في تلك اللوحات الرائعة ....التي اهداها لي ....الى من احاطني بحبه وحنانه وجعلني كل احلامه ....

زوجي الغالي حبيب.

الى من اعتبروني دوما صغيرة الى من ذللوني اخواتي اسماء و ايناس.

الى الكتاكيت دارين و الاء وقصي.

الى اهل زوجي واسرتي الثانية ....امي حنيفة وابي موسى ،اختي حميدة،وليد.توفيق،ندير.

الى كل اقاربي صغيرا او كبيرا.

الى صديقاتي مريم،رحمة.

والى كل طلبة كلية علوم التسيير و الاقتصادوالعلوم التجارية وخاصة دفعة 2018.

ريمة

الشكر و العرفان

اللهم اني اسالك ايمانا دائما و قلبا خاشعا وعلما نافعا ويقينا صادقا و دينا قيما واسالك دوما العافية واسالك الشكر على العافية واسالك الغنى عن الناس يارب العالمين و صلي الله وسلم على سيدنا محمد و على اله وصحبه اجمعين "اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا "

ان وفقنا في اتمام و اكمال هذا العمل المتواضع بعد شكر الله وحمده اتقدم بكلمة شكر و عرفان الى الاستاذ المشرف "بلارو علي" واسال الله عز وجل ان يوفقه في كل عمل يقوم به وكل خطوة يخطوها نحو الاعلى.

تعيش الساحة الدولية و النظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات والتطورات المتسارعة للعلاقات الدولية و ذلك في اطار تنامي العولمة و التوجيهات الاقتصادية المعاصرة، بالإضافة الى ظهور التكتلات الاقتصادية والتي كان لها اثارا هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول .

وفي ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية وذلك على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية التي وجدت نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار ورفع التنافسية وهذا من خلال الانضمام الى تجمعات الجهوية التي تضم الى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي وفي هذا الاطار تندرج اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بين الاتحاد الاوروبي والذي يمثل التكتل الاقليمي للدول الاوروبية وبين دول الحوض المتوسط بحيث تهدف هذه الاستراتجية الجديدة الى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة وذلك من خلال انشاء منطقة تجارة حرة وهذا خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية امام اهم المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وهي اعادة هيكلة وتأهيل اقتصادياتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة وهنا يبرز دور الاتحاد الاوروبي لتحقيق الاندماج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المرافقة لاتفاق الشراكة.

وباعتبار الجزائر دولة نامية متوسطية تسعى الى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خاصة بعد التحولات الجذرية للاقتصاد الجزائري بعد خروجه من الازمة البترولية وبعدها أزمة المديونية.

ويشير موضوع الشراكة الاوروجزائرية في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج الى التحليل و الدراسة ولعل ابرز ادوار واثار الشراكة الاوروجزائرية هو تشجيعها للاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعد اول مصدر للتنمية الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه،فالاستثمار الاجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الاخيرة لذلك تسعى الدول النامية لاستقطابه حتى تستفيد من مزاياه من خلال تخفيض نسبة البطالة و الاستفادة من التكنولوجية المتطورة ....

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من تزايد الاهتمام نحو الاستثمار وكذا ظاهرة الشراكة الاوروجزائرية وازدياد حدة المساهمة بين الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء من أجل انجاز و جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية ومن هذا المنطلق تتمحور إشكالية بحثنا حول :

-ما هو أثر اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على جذب وإستقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية عدة اسئلة فرعية تتمثل في:

1-فيما تتمثل دوافع الشراكة الاوروجزائرية؟

2-ماعلاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الاجنبي المباشر؟

3-هل تساهم الشراكة في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جذب الإستثمار الاجنبي المباشر؟

الفرضيات:

للاجابة على اشكالية البحث وتساؤلاته،كان لابد من وضع الفرضيات التالية:

1-الشراكة الاوروبية الجزائرية من ورائها دوافع.

2-وجودعلاقة بين التكامل الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر.

3-تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

ان الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الاهداف الاتية:

1-عرض و تقديم الاطار الفكري للتكامل الاقتصادي و الشراكة والاستثمار.

2-تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار بكل جوانبه.

3-التعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية وما هو مضمونها.

منهج الدراسة:

للوصول الى اهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة وحل هذه الاشكالية ،فان المنهج المتبع في هذه الدراسة يجمع بين المنهج الوصفي في معالجة الاطار النظري للتكامل الاقتصادي الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقصاديين ،والمنهج التحليلي بهدف معرفة الاثار المختلفة للشراكة الاوروجزائرية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

الدراسات السابقة:

-عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة، أطروحة الدكتورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

تناولت الدراسة عرض مفصل للاطار النظري للتكامل الاقتصادي مع عرض لبعض تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية كالاسيان و منطقة التجارة الحرة العربية و غيرها ،وكذا محاولة ربط التكتلات الاقتصادية باهم التغيرات الراهنة.

- أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية التجارة، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

ومن بين النتائج الاساسية التي توصلت اليها الدراسة ان التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة ، والتي تسعى الى تحرير التجارة العالمية،كما توصلت الدراسة الى ان الترتيبات الاقليمية ماهي الا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي،وتحسين قدرتها على المنافسة من خلال تكوين هيكل انتاجي اكثر كفاءة بالاستغلال وفورات الحجم الكبير وتوزيع التكاليف الثابتة على اسواق اقليمية اكبر واوسع.

- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاقتصادية- الأورومتوسطية- حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوره دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جمعة الجزائر، 2003-2004.

حيث تناولت الشراكة الاقتصادية الاوروبية المغاربية وتقييم تجارب الشراكة لكل من تونس ،المغرب والجزائر من ثلاث نواحي هي التجارة الخارجية،تدفق رؤوس الاموال الخارجية و المؤشرات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل اهم الصعوبات التي واجهتها في اعداد هذا البحث في :

-تشعب الموضوع .

-اختلاف الاحصائيات من مصدر الى اخر ،ومن جهة الى اخرى مما يؤدي في بعض الاحيان الى تناقض في البيانات المتعلقة بالموضوع.

مقدمة الفصل:

اسهمت عدة متغيرات دولية واقليمية كبيرة في اقناع مجموعة دول الاتحاد الاوروبي، بان اوروبا لا يمكن لها ان تبنى مستقبلها بتجاهل جنوب المتوسط، ومن هذه المتغيرات، حرب الخليج الثانية التي ادت الى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على منابع النفط، واستخدامها سلاح النفط لخنق اقرب منافسيها من التكتلات الاقتصادية وهي اوروبا واليابان، بالإضافة الى المخاطر والتهديدات الامنية التي باتت تهدد الامن الاوروبي وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي شمل جنوب وشرق المتوسط، واهم تلك المخاطر صعود التيارات الاسلامية والهجرة غير شرعية لهذا توجهت دول الاتحاد الاوروبي نحو اعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط، والعمل على اقامة مشروع للشراكة الاوروبية المتوسطية، حيث كان اعلان برشلونة بداية لإرساء قواعد رسمية للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية، واصبح اساسا للتقوض بينها، بهدف انشاء منطقة تجارة حرة ومنطقة سلام وامن واستقرار اوروبية متوسطية.

ولكون الجزائر واحدة من اهم الدول المتوسطية، فقد سعت لعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي، قصد الاستفادة من المزايا التي يتيحه الاتفاق خاصة وان الجزائر كانت تمر بظروف اقتصادية صعبة بفعل انهيار اسعار النفط بعد منتصف الثمانينات، وما نتج عنه من تدهور امني، وهو ما أثر على القدرات المالية والاستثمارية الدولية، مما جعلها تتبع دول الجوار في ابرام اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

ومن اجل الالمام بموضوع الشراكة الاوروجزائرية، ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: التكامل الاقتصادي الاقليمي.

المبحث الثاني: الاطار العام الشراكة الاورومتوسطية.

المبحث الثالث: مسار الشراكة الاوروجزائرية.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الاقليمي

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية اتجاه التكامل الاقتصادي الاقليمي خاصة في صورتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في هذه الفترة والتي فرضت اتجاه نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي هذا الاخير الذي اضحى من ملامح النظام الاقتصادي الحديث ونتيجة لما افرزته العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي ودوافعه

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي

1-لغة: يعني تجميع أجزاء متناثرة في كل واحدة[1]، وتجدر الاشارة الى ان الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الانجليزي(Intégration) وفي اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من (Intégrer) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ[2]. ومن الاقتصاديين من يذهب خلاف ذلك حيث يرى أن ترجمة عبارة " Intégration économics" تعني في المداول اللغوي بالاندماج الاقتصادي وهو ما يذهب اليه " أحمد الغندور" في كتابه (الاندماج الاقتصادي العربي)[3]، الا أنه في هذا البحث سوف نستخدم مصطلح التكامل الاقتصادي نظرا لاستخدامه الواسع في مجال الاقتصاد الدولي.

لقد اختلف رواد الفكر الاقتصادي في تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي وتحديد مفهومه ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام الى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم او المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على اساس النظر اليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في اقامة شكل او اخر من أشكال التكامل الاقتصادي[4].

لذلك فسوف نتناول تعريف كل من بيلا بالاسا " B.Balassa"، جان تنبرجن " J-Tinbergen "، جونار ميردال " G.Myrdal".

أ-يعرف " بيلا بالاسا" التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الاجراءات والتدابير التي تؤدي الى الغاء التمييز بين الوحدات المنتمية الى دول قومية مختلفة واذا نظرنا اليه على أنه حالة فإنه في الامكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[5]، ويعني ذلك أن مفهوم التكامل الاقتصادي عند " بيلا بالاسا" أنه عملية وحالة فبوصفه عملية تتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي يغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصادية الوطنية[6].

ب-يعرف " تنبرجن" التكامل على أساس احتواءه على جانبين سلبي وايجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية أما الناحية الإيجابية

---

[1] فؤاد ابو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص5.

سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة للكتاب الثاني، الطبعة الثانية، 1994، ص277.[2]

[3] بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)**، أطروحة دكتوره، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص4.

[4] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2015، ص28.

[5] بيلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.

عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص14.[6]

منه فيشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الإنساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[1].

ج-أما " جونار ميردال" فمفهوم التكامل الاقتصادي عنده هو عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافئ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي[2]، حيث يركز ميردال في تعريفه على أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل على النمو الكلي زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المتشكلة[3].

ذلك عن طريق إزالة جميع الحواجز التي تحول دون حرية انتقال جميع عناصر الإنتاج للدول الأعضاء داخل الكتلة الاقتصادية لتحقيق التكافئ في الفرص وعدم التمييز فيما بينها.

انطلاقا مما سبق من التعريفات التي تدل على سعة مفهوم مصطلح التكامل الاقتصادي وتعدد وجهات نظر الاقتصاديين حوله فإنه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلاله إزالة جميع العراقيل التي تحول دون انتقال بعض أو كل عناصر الإنتاج بين تلك الأطراف، من خلال بناء علاقة تبادلية تقوم على تنسيق سياستها الاقتصادية للدول الأعضاء، وقد يتخذ عدة مراحل وفق جدول زمني يتفق اليه الأعضاء لتحقيق أهداف مشتركة.

الفرع الثاني: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي

تكمن دوافع الدول التي تزيد اقامة تكامل اقتصادي فيما بينها الى ايمانها بالأهداف والمزايا التي سوف تحققها من وراء مشروعها التكاملي، وتعتبر المكاسب المشتركة من احداث تكتل اقتصادي ماهي قوة الدفع الحقيقية لهذه الدول للتغلب على المشكلات والعقبات التي تواجهها واقناع الرأي العام الداخلي بمدى أهمية هذه المكاسب وضرورة الالتزام بمتطلباتها وقد تختلف أسباب تكوين تكتل اقتصادي من دولة إلى أخرى غير أنه توجد عدة عوامل يمكن أن تشكل في مجموعة دوافع تكوين تكامل اقتصادي تمكن إنجازها في النقاط التالية:

1-زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرص مهيئة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الانتاج[4].

---

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة**، أطروحة الدكتورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص4.

[2] **مرجع سبق ذكره**،ص5.

[3] جوتي رابح، حساني رقية، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي،2004.

[4] **مرجع سبق ذكره**، ص23.

كما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن ترقيتها دون وجود سوق اقليمي محمي (الصناعات الإقليمية الناشئة) حيث تصبح ذات قدرات تنافسية دولية اذا ما أعطى لها الوقت الكافي للنمو[1].

2-زيادة اتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم:

يعتبر زيادة حجم السوق من الدوافع المهمة للدول لتكوين تكتل اقتصادي وذلك من أجل تصريف منتجاتها من السلع والخدمات، لأن التكامل الاقتصادي يسمح بفتح أسواق الدول الأعضاء ورفع الحواجز على التبادل التجاري، بالإضافة الى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، داخل المنطقة التكاملية، وبالتالي فإن اتساع حجم السوق يترتب عليها عدة نتائج منها[2]:

-فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتشغيل طاقات إنتاجية معطلة.

-تحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج.

-زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاندماج.

3-تحسين معدل التبادل التجاري:

يترتب على إزالة الرسوم الجمركية داخل المنطقة التكاملية انخفاض أسعار الصادرات كل دولة عضو إلى باقي الدول الأعضاء، وبالتالي يزيد الطلب في كل دولة على صادرات باقي الأعضاء فيزيد بذلك معدل التبادل التجاري داخل منطقة التكامل وهو ما تدل عليه زيادة حادة في الصادرات الصناعية المكسيكية في أعقاب إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[3].

4-تحسين مناخ الاستثمار:

إن تكوين التكتلات الاقتصادية من شأنه أن يشجع الاستثمار الوطني الأجنبي على السواء فتشجيع الاستثمارات الوطنية يحدث كنتيجة لانخفاض المتوقع في تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة الاقتصادية واتساع السوق[4].

5--زيادة المنافسة:

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين[5].

6-تدعيم المركز التفاوضي:

يتيح تكوين تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول إلى تدعيم المركز التفاوضي لهذه الدول لأنها تتفاوض من منطلق تكتل واحد وليس كدول متفرقة وذلك نتيجة اتساع السوق وكبر حجم

---

[1] زايري بلقاسم، **تحليل امكانية التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة، العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة العدد1، فبراير، 2009،ص60.

[2] أكرم عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، 2002، ص60.

تقرير التجارة والتنمية الأسكو، 2007، **استعراض عام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، مطبوعات الأمم المتحدة، فبراير، 2008، ص50.

[3]

[4] محمد ابراهيم، محمود أحمد الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتفاقيات لتجارة أي خيار الدول النامية**، جامعة عين شمس، مصر، بدون تارخ.

[5] أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية التجارة**، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص36.

صادراتها وارداتها واستخدام ذلك للحصول على تفضيلات من الدول غير الأعضاء بالإضافة إلى تحسين وتدعيم قدراتها التفاوضية على مستوى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف[1].

7-دوافع غير اقتصادية:

كما أن هناك بعض الدوافع غير اقتصادية تدفع بالدول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها وهذه الدوافع تأخذ الصيغة الأساسية ومن أهم هذه الدوافع:

-تفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، كما حدث ذلك في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1957 والتأسيس لقيام الاتحاد الأوروبي.

تحقيق الوحدة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية واجتماعية وتاريخية عميقة، وذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أو الخطوات نحو الوحدة السياسية.

المطلب الثاني: مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي

لقد تعددت تسميات مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي في مجال الاقتصاد الدولي فقد يعبر عنها بصور أو أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي وقد تناول " بيلا بالاسا" هذا الموضوع حيث فرق بين عدة درجات لسلم التكامل الاقتصادي هي على الترتيب اتفاقية التفضيل الجمركي منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام[2]

وسوف نتناول في هذا البحث مستويات التكامل الاقتصادي على النحو التالي:

-منطقة التجارة الحرة.

-الاتحاد الجمركي.

-السوق المشتركة.

-الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة (zone de libre échange)

وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة[3].

-وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي يهدف الى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم من خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

-أما المشكلة الرئيسية التي تواجه منطقة التجارة الحرة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة[4].

---

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص60.

[2] **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[3] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية**، مصر1999، ص310.

[4] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984، ص384.

الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي (Union Dinanière)

يعد الاتحاد الجمركي درجة متقدمة من مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي بعد منطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم التعرفة الجمركية لكل الأعضاء اتجاه العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحد، كما أن الدول الأعضاء الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تحديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول[1].

ويرى (فاينر) أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل اتحاد الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى وضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، تم توزيع الايرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع[2].

الفرع الثالث: السوق المشتركة Marché commun

وهي مستوى أعلى وأعمق من مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، فإضافة إلى ذلك فإن تحقيق السوق المشتركة يجب التهاب خطوة أبعد إذ يتطلب تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بين الدول الأطراف[3].

ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفي إمكانية زيادة إنتاجيتها حيث تكون هذه الدول سوق واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود، كما يصبح بإمكان رؤوس الأموال العمل في نطاق واسع[4].

الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي

1-الاتحاد الاقتصادي:

يعتبر الاتحاد الاقتصادي مستوى متقدما من مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي وهي درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياستها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية.

حيث يتطلب إقامة اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول بذل المزيد من الجهود لتوثيق الترابط الاقتصادي بين تلك الدول في مختلف المجالات التجارية والنقدية والمالية ومجالات الإنتاج والاستثمار لتصل بذلك إلى إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تنظم شتى الأقاليم[5].

2-الاتحاد النقدي:

إن تحقيق وحدة اقتصادية بين مجموعة من الدول بحيث تذوب اقتصادياتها مشكلة بذلك اقتصادا واحدا تتداول فيه عدة عملات وطنية مختلفة مما يحول دون تجانس لكل الاقتصاديات وحرية حركة عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء ويبقى على التمييز فيما بينها حيث أن حرية التنقل

---

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[2] **مرجع سبق ذكره**، ص60.

[3] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص153.

[4] **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[5] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص270.

والهجرة وحرية تحويل رؤوس الأموال، وحرية التجارة ليس شرطا كافيا لتحقيق التكامل الكامل، ويظهر ذلك بوضوح إذا ما تذكر ما يبينه الواقع من أن التجارة تستدعي المدفوعات وأن حركات رؤوس الأموال تستدعي امكانية تبادل العملات المختلفة أو أن الهجرة على نطاق واسع تستدعي توفير الغرض للحصول على أجور ثم القيام بتحويلها ومن هنا قيام نظام المدفوعات دولي يسمح بإجراء المدفوعات الدولية وإجراء عمليات الصرف الأجنبي بلا قيود ولا رقابة، وهو باختصار التكامل النقدي وهو جزء لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: الاقليمية الجديدة

شهدت الفترة الأخيرة توجهات إلى اعتبار أن التكامل الاقتصادي الاقليمي أصبح ضرورة في عصر العولمة باعتبار أنه يتطلب التعامل مع التزايد الكبير في الاعتماد المتبادل فضلا عن ذلك ظهر نوع جديد من الترتيبات الاقليمية تحول من تكامل يواجه عدم التكافؤ بسبب زيادة القوى الكبرى إلى تكامل منفتح على الخارج يتم مع واحدة من هذه القوى مسلما بما يسود بينها من تفاوت في مستويات النمو، وهو ما يطلق عليه بالإقليمية الجديدة.

الفرع الأول: ظهور الاقليمية الجديدة

لقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين، ولقد خرجت النزعة الاقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي احتاجت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية اقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية، ومن ثم ظهرت الموجة الثانية من الاقليمية والتي أطلق عليها الاقليمية الجديدة لتوصف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الاقليمي وقد أخذ بروز موجة الاقليمية الجديدة مظهرين:

الأول: هو شكل التكتل التجاري الاقليمي القائم على فرضية تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء.

الثاني: قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص وتقسيم في العمل وتقوم الاقليمية الجديدة أساسا على التكتلات بين دول تنتمي لعدة أقاليم بغض النظر عن التباينات في درجة تقدمها وتطورها، فقد تكون هذه التكتلات جامعة لدول غنية، ودول نامية (شمال-جنوب).

إذا فالمقصود بالإقليمية الجديدة في أبسط معانيها تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الاقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات اقتصادية اقليمية كبرى.

ويعرف البعض الاقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كونها متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

---

[1] علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص411.

وتنطوي الاقليمية الجديدة على العديد من العناصر التي تتحقق في مستويات متقدمة في التكامل الاقتصادي التقليدي وجدت في مستوى أعمق من التكامل ومنها:

-تسير تدفقات رأس المال (الاستثمار المباشر وغير المباشر) عن طريق انشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار.

-ادخال تحسينات على البنية التحتية والاتصالات والنقل المفضية إلى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل.

-إنشاء مؤسسات لإدارة وتسيير التكامل الاقليمي على سبيل المثال صناديق التنمية وبرامج التمويل، ومؤسسات الاستثمار ووضع المعايير واليات لتسوية النزاعات).

-تنسيق الضرائب المحلية وسياسات الدعم، ولا سيما تلك التي تؤثر في حوافز الانتاج والتجارة.

-تنسيق السياسات الكلية، بما فيها السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسة سعر الصرف.

-التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الانتاج وعلى سبيل المثال : مكافحة احتكار القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل والمؤسسات المالية.

الفرع الثاني: دوافع ظهور الاقليمية الجديدة

1-لجوء الولايات المتحدة إلى التكامل الاقليمي كأداة ضغط من أجل العودة إلى التحرير متعددة الأطراف بل تعزز هذا الاتجاه في الفكر السياسي الرسمي للإدارة الامريكية الذي يرى في مناطق التجارة التفضيلية تحفيزا على التحرير التنافسي بين دول وتكتلات العالم المختلفة ففشل تجارب الاقليمية الاقتصادية في الستينات يرجع في الأساس إلى الموقف الامريكي الصعب والعدائي ضدها من منطلق الدفاع عن نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف باعتبار الولايات المتحدة هي القوة الحامية للنظام الاقتصادي العالمي المرتكز على اتفاقية " بروتن وودز".

2-صعود قوة تجارية جديدة، وحدوث تغيرات مهمة في الوزن النسبي للقوى التجارية الكبرى في العالم، وتعتبر البلدان الصناعية الجديدة في الشرق الأقصى وجنوب شرق اسيا هي أهم هذه القوى التي تتزايد قوتها التجارية بمعدلات سريعة تؤهلها لتحتل مكانة مهمة في التجارة الدولية، هذا الظهور ساهم في اشعال وتأجيج النزاعات التجارية الدولية.

3-جاءت التطورات السياسية العالمية الناتجة عن انهيار القطبية الثنائية ويفكك الاتحاد السوفياتي ومن ثم زوال الانقسام السياسي والايديولوجي والاقتصادي في العلم ليدعم توسيع ظاهرة الاقليمية الجديدة، وقد ترتب عن هذه التغيرات سقوط الانقسامين العظيمين للعالم، الانقسام الأول كان نفسيا بين نظام السوق الرأسمالي وبين سيطرة الدولة على شؤون الاقتصاد في النظام الاشتراكي وقد ترتب عليه انفصال في العلاقات والتفاعلات الاقتصادية بين الدول داخل الاقليم الواحد مما أعاق تكاملها، أما الانقسام الثاني فكان عسكريا وايديولوجيا، ونتج عن انهاء هذين الانقسامين خلق مجال أوسع وأفضل للتحرك على نطاق الاقليم الجغرافي، وبالتالي تلعب دورا في تدفق التجارة والاستثمار وتشجيع دخول التكتلات.

4-ظهور أنواع جديدة من القضايا نتيجة التطورات العالمية الجديدة الصناعية والاجتماعية كالتلوث البيئي، والمخدرات والهجرة غير الشرعية، ومثل هذه القضايا لا يمكن حلها بالصراع أو

التدخل العسكري بل إنها تفرض التعاون والتكامل وهذا ما أدركته الولايات المتحدة في تجربتها مع المكسيك حيث أن مواجهة مثل هذه القضايا داخل المكسيك للحد من اثارها السلبية على المكسيك يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الاستقرار السياسي داخل المكسيك وعلى التكامل مع الولايات المتحدة وهو من أبرز الأسباب التي شجعت في اشراك المكسيك في تكتلها مع كندا.

5-بروز قضية " الكتلة الحرجة" فمن الأمور التي استقر عليها الرأي أننا أصبحنا نعيش عنصر " الكيانات الكبيرة" وأن التكتل الاقليمي هو السبيل الأجدى لمواجهة " العولمة" ليس كبديل لها بل لكونها الأنسب لتحقيق القدرة على التعامل الدولي في ظلها فقليل من الدول تستطيع أن تحقق قدرة على توفير شرط اتساق السوق من خلال توفير كتلة حرجة ترفع من كفاءة عمل المنشآت الاقتصادية، بتمكينها من الاستفادة من " وفرات النطاق" والقدرة على تحقيق حجم كبير من المبيعات، كما تقلل من مخاطر التجديد والابتكار وتهيء حوافز قوية للتعاون في البحث والتطوير وانشاء مشروعات مشتركة.

6-التوسع الشديد في حجم ونشاط وعدد الشركات متعددة الجنسيات بضعتها المنتج الرئيسي للسلع والخدمات في التجارة الدولية مع تزايد نسبة الصفقات التي جرت بين فروع الشركة الواحدة أو بين شركات ذات صلة بعضها بالبعض، وتتقاسم خمسة بلدان وهي: الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، فيما بينها ملكية 172 شركة من بين أكبر 200 شرك في العالم، وأمام تطور دور ومكانة تلك الشركات.

بدت الدولة الأم أعجز من أن تفي بمتطلباتها اللازمة للدخول في منافسة مع المراكز الصناعية والتجارية الجديدة، ولذلك كان اللجوء إلى التكتلات هو الحل الأنسب والأفضل لتوفير الاطار اللازم لا ستعاب وتدعيم هذه الشركات.

7-تنامي ظاهرة " العولمة" وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول، فقد أدى تسارع وتيرة " الثورة التكنولوجية" إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم، وقد أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم تدويل العمليات الانتاجية إلى خروج المنشآت من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي في شكل عابرات للقوميات.

وهناك بعض الدوافع التي تخص الدول النامية:

1-حدوث انقسام وتمايز كبيرين في صفوف دول العالم الثالث ليس فقط من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي أو معدلات النمو السنوي ، وإنما أيضا في معدلات نموها في مجالات الصناعة والقدرات العلمية والتكنولوجية، وفي نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هذه التمايزات أدت إلى انفراط وحدة دول الجنوب، إذ لم تعد تجمعها مصالح وتطلعات واحدة، وبالتالي لم تعد تشكل جبهة موحدة في مواجهة دول الشمال، وهو ما دفع ببعض الدول الجنوبية الأكثر تمايزا من الناحية الصناعية والتجارية إلى الانسحاب من اطار العمل من داخل جبهة دول الجنوب والسعي للالتحاق بظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة.

2-ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى اعادة النظر في منهج محل الواردات، الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الاقليمي ليس فقط بسبب المأزق الذي تعرضت لها بل

أيضا بحاجتها الماسة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم و(الحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى ولا سيما اتاحة امكانية وصول منتجاته إلى الأسواق على نحو أفضل) لتسطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في وقت تصاعدت فيه إلى تقليص معدلات الحماية كما أن هناك حزمة من الأسباب جعلت " الدول المتقدمة خصوصا تحت السير نحو التكامل" المعابر الجغرافية:

-التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات والادعاء بأنه قد ان الاوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون اخذه إلى أسلوب التعامل "الاقتصادي المتبادل" وهو ما أطلق عليه الاخذ بمبدأ المشاركة الذي يفترض أن جميع الأطراف تقف على قدم المساواة.

-ضمان تقيد الدول النامية المشاركة بمسيرة الاصلاح الاقتصادي بالتلويح بتقديم مساعدات على تحمل أعباء التكييف، ودعم التوجه نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص.

-العمل على فرض الرؤى السياسية للدول المتقدمة على الدول النامية بما ذلك الاقتداء بنظمها بدعوى ضرورة تحقيق الديمقراطية الأمر يتلازم مع التحرر الاقتصادي وكفالة حقوق الانسان، وهو ما يهيء لها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وتسيير حكوماتها.

-الادعاء بأن التوجه التصديري يساعد على تعجيل التنمية وما تعنيه من رفع معدلات التوظيف، وتخفيف من رفع معدلات التوظيف، وتخفيض إلى الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة ودول المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: خصائص الاقليمية الجديدة وأهم الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية

1-خصائصها:

-أنها عملية مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتلاءم مع المتغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من التكتلات الاقتصادية الاقليمية حلقة وسيطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، ومن ثم فهي تجديد أو اعادة احياء للنظم الاقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيرات الجديدة في النظام العالمي، ولكنه احياء من منظور الاقتصاد نظرا لأن العالم أضحى أكثر اقتصادية، وقد جاءت الاقليمية الجديدة مختلفة عن اقليمية الستينات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح اقليمية بقدر ماهي استجابة للتطورات العالمية، وهي بهذا المعنى لا تجعل من الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها، ولا تحرم من العالم من الانتساب إلى عضوية تكتل اقتصادي ينتمي إلى الشمال طالما أن هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة.

-الاقليمية الجديدة ليست نقيضا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف ولكنها تكملة بهذه التجارة فهي وان كانت ترمي الى تحرير التجارة بين الشركاء اعضاء التكتل الاقليمي فان هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات الاقتصادية خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى، فالكتلة الاقتصادية يمكن ان تنشأ اثار

مولدة للتجارة خارج الكتلة التجارية وبالتالي فإن وجود كتل جارية لا يعني بالضرورة التجزأ الكامل للنظام التجاري العالمي بديل أن الكتلة التجارية قد انتشرت في الوقت الذي استمرت فيه الدول والكتل التجارية الكبرى في مفاوضات جولة الأوروجواي للجات لتحقيق المزيد من التحرير التجاري على المستوى العالمي، ومن خلال هاتين الخاصيتين ينظر أنصار الاقليمية الجديدة اليها على أنها تطور شديد الأهمية وأنه يمكن من خلالها تحقيق العديد من المكاسب من بينها ما يلي:

-تساهم في تحقيق الاستقرار على المستويين الاقليمي والدولي نتيجة ما يحدث من مكاسب اقتصادية متبادلة.

-يمكن أن تساعد في توسيع الأسواق وخلق اقتصاديات ضخمة وتحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي والاقتصادي.

-إن المفاوضات الاقليمية داخل التكتل الاقتصادي الاقليمي تخدم المفاوضات العالمية إذا ما اعتبرت بمثابة معامل اختبار للقوانين والأحكام الجديدة كما أنها تخدم المفاوضات العالمية باعتبارها مرحلة تفاوضية سابقة يجري خلالها حل الكثير من المشاكل وتليين مواقف الأطراف بحيث تذهب للتفاوض العالمي أكثر ليونة وأقل تشددا هذا علاوة على أن التفويض بين 125 دولة لكل من رؤاها وتصوراتها ومصالحها.

ان المفاوضات الاقليمية داخل الكتلة اكثر كفاءة، بل واكثر مناسبة في تناول قضايا ذات الصيغة الاقليمية بحثة عن طرحها في التفاوض العالمي فهناك دائما قضايا خلافية لها خصوصيات اقليمية لا تطرح عادة في المفاوضات العالمية التي نختص بالقضايا ذات التكتل الاقليمي كي تطرح نفسها للدراسة والتفاوض.

2-الفرق بين الصيغة التقليدية والجديدة للتكامل الاقليمي:

يتضح مما تقدم أن الاقليمية الجديدة تطرح بديلا للمنهج التقليدي التكاملي الاقليمي حيث أنها لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة التي تقع ضمن اقليم معين، بل ان الأساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة، وهو ما يجعلها تجمع بين اقليمين أو اكثر، وليس اقليم واحد أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، حيث يعهد إلى الطرف المتقدم بقيادة المجموعة.

ومن ناحية الخصائص الاجتماعية والثقافية والتي ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن لها ثقلا كبيرا، فإننا نجد أن الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها واذا كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو تحقيق الأمن والسلام، وايقاف الحروب لأن الصيغ التقليدية ظهرت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الدوافع السياسية في التجمعات الجديدة وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها نجدها ترتكز على دعم الاستقرار السياسي، والقضاء على ما قد يتعرض له الاعضاء الاقل نموا وتقدما من عوامل تذمر قد تتحول إلى تحركات تغذي مشاعر الكراهية للدول الأغنى وشعوبها.

وبينما ركزت الاقليمية التقليدية على انشاء المؤسسات (الامانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة)، وعلى الطابع الحكومي المسيطرة على تلك المؤسسات فان الاقليمية الجديدة ذارت

حول انشاء مؤسسات محدودة لإشراف على التعاون، وعى أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات بحيث يتم اشراك مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات.

-أما من ناحية تحرير عناصر الانتاج فنجد أن تحرير رأسمال المال في الصيغة التقليدية يتم تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي، ولكن حسب الصيغة الجديدة فان تحرير راس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة عنصر العمل لاسيما في الاتجاه من الجنوب الى الشمال، بدعوى أن تحرير تدفقات راس المال . من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر ستخلف مشاريع استثمارية حقيقية تمتص الفائض في قوة العمل في الدول النامية، ويبقى هذا تبريرا نظريا لتقييد حركة عنصر العمل، ولكن التبرير الواقعي هو محاولة ايقاف الهجرة من الدولة النامية الى الدولة المتقدمة[1].

ولإعطاء فكرة أوضح وأشمل حول أهم الاختلافات بين الاقليمية الجديدة والاقليمية التقليدية تمكن إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي والاقليمية الجديدة

الخصائص	التكامل التقليدي	الاقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	اقليم يضم دول متجاورة	اقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الاقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وايقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة تم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تشمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساس المنتجات الصناعية يهدف احلال محل الواردات على المستوى الاقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى

[1] هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الاوروموتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستر، جامعة محمد خيضر –بسكرة-2013، ص 23-29.

		الأقل تقدما
العمل	يؤجل المرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تقضي إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركات رأس المال

المصدر: زكريا دمدوم، علي العبسي، **تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الاقليمية الجديدة**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص8.

الفرع الرابع: أهم الفروقات بين الاقليمية الجديدة والمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي

إن الصيغة الجديدة للتكامل الاقليمي والتي تكرست ملامحها خلال فترة التسعينات لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن اقليم معين، بل إن الأساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما يجعلها تجمعا بين اقليمين أو أكثر، وليس لإقليم واحد، أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، حيث يعهد إلى الطرق المتقدمة بقيادة المجموعة، ولا يعتبر التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية عائقا للمجتمع بل يجب إنشاء قاعدة للتفاهم والتحاور[1].

ويتضح مما تقدم أن " الاقليمية الجديدة" تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الاقليمي، وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الاقليمي بالارتكاز على الأبعاد التي يصاغ بموجبها المنهج التقليدي[2]:

1-النطاق الجغرافي:

حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين اقليم أو أكثر.

2-الخصائص الاقليمية:

يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على

[1] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاقتصادية- الأورومتوسطية- حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوره دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص81-82.

[2] عقبة عبد الاوي ،**لاقليمية الجديدة واثارها على اقتصادات الدول النامية،دراسة بعض اثار النافتا على المكسيك وبعض الاثار المحتملة للشراكة الاوروموتوسطية على الجزائر** ،رسالة ماجستير غير منشورة.قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح.ورقلة،2007-2008 ،ص77-78-79.

العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

3-الخصائص الاجتماعية والثقافية:

ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الاقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل احلال التفاهم والتقراب محل التنابد والتصارع حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة،وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة.

وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

4-الدوافع السياسية:

فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وايقاف الحروب لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

5-تحرير التجارة:

في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم اتحاد جمركي، لترتقي إلى أعلى درجات التكامل وهو الاتحاد التام، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

6-تحرير عناصر الانتاج:

تركز على عنصر رأس المال وعنصر العمل، ففي حين أن تحرير رأس المال في الصيغة التقليدية التي يتم تدريجيا مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل بمرحلة وسيطية، السوق المشتركة ويستكمل عند الاتحاد، حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية يشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاحة للدول الأقل تقدما. من مؤهلاتهم والاستغلال الأمثل لهذه الطاقات، وهو ما أدى إلى إشارة إشكالية " هجرة الأدمغة" من دول الجنوب باتجاه "الشمال"

7-عدم اشتراط المعاملة بالمثل:

حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجدية فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

8-نطاق التجارة:

الأساس في الصيغة التقليدية هو المنتجات الصناعية، وذلك بهدف الاحلال محل الواردات على المستوى الاقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

9-تنسيق السياسات والدعوى والتوجيه:

حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما، نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تأول إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

10-المرحلة النهائية:

نجد أن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الاوروميتوسطية

سعت الدول الاوروبية منذ الثلث الاخير من القرن الماضي الى اقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995، المبادرة الاولى في اطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الثنائية تحت ما يسمى الشراكة الاوروميتوسطية.

المطلب الأول: مفهوم ومسار الشراكة الأوروميتوسطية

الفرع الاول: مفهوم الشراكة الاوروميتوسطية

إن كلمة الأوروميتوسطية تتكون من جزئيين فالجزء الأول" أورو" يقصد به أوروبا أو الاتحاد الأوروبي، أما الجزء الثاني" متوسطية" فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط، أي أن الشراكة الأوروميتوسطية تجمع بين الاتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط، وبين بعض دول جنوب وشرق المتوسط ويمكن تعريف الشراكة الأوروميتوسطية من وجهتين نظريتين: وجهة نظر أوروبية ووجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، فبالنسبة لمفهوم الشراكة الأوروميتوسطية من وجهة نظر أوروبية: هي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوة هذه الدول للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم[1].

أما مفهوم الشراكة الأوروميتوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط فهي وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة[2].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **"التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة"**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص183-184.

[2] صالح صالحي، **"التحديات المستقبلية لاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد2، 2003، ص27.

الفرع الثاني: إعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية

يشكل إعلان برشلونة في نوفمبر 1995، مرحلة مفصلية في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض المتوسط، حيث وضع اطار العلاقات المستقبلية بين بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، وبلدان الحوض المتوسط الاثني عشر المرشحة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويحدد المشاركون في إعلان برشلونة الأهداف المرجو تحقيقها على المدى الطويل.

1- إعلان برشلونة:

قد حدد المشاركون في هذا الإعلان أهداف يرجى تحقيقها على المدى الطويل انطلاقا من العمل على تحقيق هذه الأهداف، تمت الموافقة على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو وتركز على:

-تأسيس تدريجي لمنطقة التبادل الحر.

-تنفيذ تداول وتعاون اقتصاديين ملائمين في المجالات المعينة.

-زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائهم[1].

-فيمايلي نفضل في النقاط التالية:

أ-منطقة التبادل الحر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقيات أوروبية متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركات الاتحاد الأوروبي، وقد حدد المشاركون سنة 2001 كتاريخ لبداية العمل على تأسيس تدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر من خلال:

-تبني تدابير ملائمة فيما يخص الأمل والتصديق الإثباتي وحماية الملكية الفكرية والصناعية المضاربة.

-متابعة وتنمية السياسات المركزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستوياتهم في النمو بعين الاعتبار.

-الاقدام على استواء وتحديث البيانات الاقتصادية والاجتماعية مع اعطاء الأولوية إلى تشجيع القطاع الخاص ورفع القطاع الانتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر.

-تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية التبادلات التكنولوجية[2].

ب-التعاون والتبادل الاقتصادي:

[1] إعلان برشلونة، مدينة برشلونة، إسبانيا، 15 نوفمبر 1955.

[2] حمدوش علي، دراوسي مسعود، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية العربية وموقع المؤسسة الجزائرية في ذلك**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل، ص3.

حرصت اتفاقية برشلونة بالأخص على تنمية التعاون في المجالات الاقتصادية ونذكر في هذا المجال:

-يعترف المشاركون بأهمية دعم النمو الاقتصادي، وذلك بالتوفير لقاعدة ربط الاستثمار الداخلي بالاستثمارات الخارجية المباشرة، ويشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا.

-يؤكد المشاركون بأن التعاون الاقليمي المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، وهو ما يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة التبادل الحر.

-يشجع المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا اقليميا وتعاون مكثف وكذلك تنسيق أفضل البرامج المتعددة الأطراف مع اعترافهم بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

-يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الاقتصادي والصناعي، وذلك بمنح جو اطار قانوني ملائمين.

-يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للمرأة في التنمية، وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

-يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السميكة الأوروبية المتوسطية، وإدارتهما إدارة منطقية، وتحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات.

ج-الإعانة المالية:

يشير البيان إلى أهمية التعاون المالي بنجاح الشراكة وإقامة منطقة التجارة الدولية، وضرورة زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من بنك الاستثمار الأوروبي اضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية، وقرر الاتحاد الأوروبي تخفيض 4685 مليون إيكو من ميزانيته للفترة (1995-1999)، وتوجيهها بموجب برنامج لإدارة المساعدات المالية، على أن يراعي فيه خصائص كل من الشركاء، وأن يجري حوار حول السياسات الاقتصادية ووسائل تحقيق الفائدة المثلى للتعاون المالي، من أجل ضمان سلامة الإدارة الاقتصادية، ومعنى هذا أن متوسط ما تحصل عليه كل من الدول المتوسطة الاثني عشر هو 80 مليون إيكو سنويا، يرفع متوسط المعونات للفرد من 62 إيكو في أوائل التسعينات إلى 604 إيكو مقارنة بارتفاعه من 13569 إيكو للفرد في دول شرق ووسط أوروبا، وهذا أقل من أن يعوض تلك الدول عن الأعباء التي يترتب عن المشاركة والاثار العكسية على النشاط الاقتصادي ناهيك عن فقدان مورد ضريبي هام من تخفيض الرسوم الجمركية على ما يوازي 40 من تجارتها مع الاتحاد الأوروبي.

2- برنامج العمل لتنفيذ إعلان برشلونة:

حتى يتحقق نجاح التعاون واتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الحوض المتوسط تعتبر عملية تنفيذ إعلان برشلونة، واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسائر أدوات السياسة العامة والمؤسسات ذات أهمية استراتيجية وبنيوية بالنسبة إلى الجانبين، فبلدان الحوض المتوسط

تواجه تحديات ناتجة عن تسارع عملية العولمة وتحرير السلع والخدمات، وهذه التحديات تضيف أبعاد جديدة إلى نشاطات التعاون والتنمية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية، وسيتم التحضير والمتابعة لمختلف الأولويات التي يجب اتخادها لتنمية التعاون، ولا تمنع بنود الاتفاق، توسيع التعاون الأوروبي المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء، وتتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الاقليمية إلى فعاليات المجتمع المدني، وتستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل، وذلك بعد موافقة المشاركين، ويجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف، وفي المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوربي المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق الآراء، والتوجيهات الناجمة عن الكوارث المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

وقد مس برنامج العمل لتنفيذ إعلان برشلونة عدة أبعاد كالبعد السياسي والاقتصادي وعدة قطاعات مثل القطاع الزراعي، وقطاع النقل، والطاقة، كما تعرض في مجال الاتصال وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما تعرض إلى البعد الثالث، أي النواحي الاجتماعية التي تحتوي على مجال تنمية الموارد البشرية وغيرها من الشؤون الاجتماعية فالمطلوب من الاتحاد الأوروبي أن يعتمد بصورة خاصة إلى سياسة جديدة نحو اقتصاد السوق فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والمبادلات التجارية وسوق العمل، وتحتاج سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة إلى مراجعة أساسية، فالاتحاد الأوروبي بحاجة إلى مهاجرين، كي يحقق جميع المنافع التي تنطوي عملة اليورو الموحدة التي تتطلب حرية تنقل اليد العاملة كما أنه يحقق الاستقرار في نسب فئات السكان المعمرة والمحتاجة إلى إعانة ويحل مشكلة الملائمة المالية في نظم الضمان الاجتماعي وينجم عن ذلك من زاوية السياسة العامة أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى تشجيع الهجرة بدلا من تثبيتها ولجمها كي يتمكن من مساندة السكانية المتقدمة في العمل، علما بأن مصدر هذه الهجرة هو بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، التي يوجد فيها فائض من اليد العاملة، والتي تصدر الرأسمال البشري.

-أما المطلوب من بلدان حوض المتوسط الشريكة والبلدان العربية، فهو الاهتمام بتفاصيل التفاوض حول اتفاقات الشراكة وتوقيعها والمصادقة عليها وهذا أمر يجب أن تصاحبه اصلاحات اقتصادية ومالية عميقة في هذه البلدان، ومن هذه الاصلاحات:

-التنسيق بين القوانين والضوابط والمعايير الاقتصادية والمالية بشكل منتظم ومنهجي .

-تحديث سياسة المنافسة والأطر المناهضة للاحتكار وانشاء سلطات رقابية مسؤولة عن التجارة غير المتكافئة.

-تطوير الاسواق المصرفية الرأسمالية في جنوب البحر المتوسط وتحقيق تكاملها مع اسوق الاتحاد الأوروبي، وذلك بواسطة تحديث القوانين.

من هنا نجد ان الوقت قد حان لتعمل جميع الأطراف بمزيد من العزم والواقعية لان الهدف المشترك والصريح هو تصنيف الفروقات وسد الفجوات الاقتصادية والتكنولوجية فعملية تنفيذ إعلان برشلونة لا يمكنها أن تحتصر بإقامة تعاون تجاري أكثر اتساعا وشمولا، كما أن المعونة

والتعاون في اطار برنامج ميدا الأول[1] والثاني هما بحجم لا يكفي لتحقيق التقارب في الدخل، وتصنيف الفجوات في الميدان الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الثاني: محاور وأهداف الشراكة الاورومتوسطية

إن إجراء تحليل الاتفاقية، وتفحص نتائجها يسمح باستخلاص أهم النقاط والمحاور التي تقوم عليها الشراكة الأورومتوسطية، وكذلك استنتاج الأهداف التي يرمي إليها كل الأطراف والمشاركون في مسار عملية الشراكة، حتى وإن كانت كل دولة تحضي باتفاق خاص بها، مستقل عن الدول الأخرى، إلا أنه تبقى كل هذه الاتفاقيات في إطار المسار العام للشراكة الأورومتوسطية مع مراعاة خصوصية كل بلد، كما أن المقارنة تسمح باستنتاج أنها الاتفاقيات متقاربة من حيث مضامينها عموما، وفيما يلي سنتناول أهم محاور الشراكة والأهداف.

الفرع الأول: محاور الشراكة الأورومتوسطية

تمحورت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حول عدد من النقاط الهامة، تناولت جوانب سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1-الشراكة السياسية والمالية:

يعتبر ضمان الأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط أمر ضروريا، لذا فعلى الدول الواقعة على ضفافه، العمل على كسبه وتحقيقه، وهو ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما بين أن الشراكة السياسية والأمنية.

حسب ما ورد في إعلان برشلونة تهدف إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الاقليمي، كما تعمل على انشاء نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية، ومن ثم المساهمة في خلق بنية مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي، وتحضير المبادرات الفردية في اطار التحول نحو القطاع الخاص[2].

2-الشراكة الاقتصادية والمالية:

لقد حدد كيان برشلونة الأهداف بعيدة المدى التالية:

-تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم.

-تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل وتحقيق فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطة.

-تشجيع التعاون والتكامل الاقليميين بين حوض البحر المتوسط لتحقيق هذه الأهداف، يجب تركز الشراكة الاقتصادية والمالية على المبادئ التالية:

-الاقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر، ويتم ذلك من خلال اتفاق أورومتوسطي مع بقية الشركاء المتوسطين في فترة أقصاها عام 2010.

---

[1] برنامج ميدا الأول هو **برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية، استفادت منه 448 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أما برنامج ميدا الثاني فقد اتهم بتأهيل 5 الاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية**، خصص له الاتحاد الأوروبي 40 مليون أورو .

[2] عبد الله بديعة، **مداخلة بعنوان الشراكة الاقتصادية المتوسطية، الملتقى الخامس العلمي: الشراكة الأوروجزائرية**، جمعية المعرفة العلمية، جامعة الجزائر، 6 جوان 2001، ص4

-تنمية التعاون والتبادل التجاري، وهو ما سيتحقق من خلال تنمية الادخار المحلي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم وتفعيل النمو الاقتصادي، اضافة إلى القيام بمشاريع التعاون في مجال التحديث الصناعي وتوفير المناخ والاطار القانوني للاستثمار، وتبني برامج للدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-التعاون المالي من خلال زيادة المعونة المالية بهدف تعبئة القدرات الاقتصادية الداخلية للدول المتوسطة من طرف الهيئات المالية الأوروبية، وبصفة أساسية من المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي لمساعدة الدول المتوسطية على إعادة تأهيل اقتصادها حتى تستطيع التكيف مع متطلبات الشراكة.

3-الشراكة الاجتماعية والثقافية:

تتركز الشراكة في هذه المجالات على تنمية الموارد البشرية، وتشجع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعة المدنية، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ الحوار المتبادل بين شعوب المنطقة المتوسطية، مع التأكيد على احترام الثقافات والأديان كشروط لتقارب الشعوب المتوسطية، بالإضافة إلى التأكيد على تنمية البشرية والاهتمام لتعليم وتأهيل الشباب والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، وتشجيع ودعم عملية التنمية وعمل البرامج تساهم في هذا الصدد، وكذلك التعاون في مجالات التصدي إلى الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، تجارة المخدرات، ظاهرة الإجرام الدولي، الفساد المالي ومختلف مظاهر العنصرية[1].

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

منذ عام 1995م وحتى انعقاد مؤتمر برشلونة الأخير، سعى الاتحاد الأوروبي بين دول الحوض المتوسط، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والطموحات ترتكز في المجالات التالية:

1-المجال السياسي والامني:

ترتكز العمل على تحقيق الاستقرار في منطقة حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي الاسرائيلي الذي يشكل العقبة الاساسية أمام هذا التعاون، وكذلك الربط بين الأمن في البحر الأبيض المتوسط والأمن الأوروبي، واعتبار أن كلا منها امتداد للآخر، وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين.

2-في المجال الاقتصادي:

تم التأكيد على الترابط بين دول شمال وجنوب المتوسط، أن هناك مصالح اقتصادية مشتركة بين الطرفين تتبلور في عدة قضايا مثل التنمية، ونقل التكنولوجيا والتغلب على البطالة والفقر، ومشاكل الهجرة، وكذلك العمل الجماعي على تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المنطقة، وتقليل الفجوة بين الدول الأوروبية ودول الحوض المتوسط في الجنوب، وذلك باعتبار أن الاستقرار الاقتصادي

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص6.

والاستقرار السياسي وجهات لعملة واحدة، وأنه لا يمكن الحديث عن سلام واستقرار سياسي وأمني، في غياب تنمية اقتصادية شاملة، ومتواصلة لدول حوض المتوسط.

3-أهداف أخرى من الشراكة مع دول جنوب البحر المتوسط:

خلال السنوات الماضية تبلورت مجالات التعاون الأوروبي المتوسطي في عديد من المجالات التي تخدم الجانب الاقتصادي للعلاقات بين الطرفين، والتي تم وضع أهداف محددة لكل مجال منها وهذه المجالات هي:

أ-النقل والاتصالات:

حيث اعتبرت دول إعلان برشلونة أن النقل والمواصلات من أهم الهياكل الأساسية اللازمة لتنمية أي شكل من أشكال التعاون بينها، ولذلك تم صياغة أفكار حول تعزيز شبكة خطوط النقل البحري التي تربط بين موانئ البحر المتوسط سواء لنقل الركاب أو البضائع، وتنظيم برامج تدريب وحلقات نقاش حول موضوع الاتصالات بهدف تبادل المعلومات والخبرات في مجال النقل والاتصالات بما يخدم حركة التجارة والاستثمارات بين دول المنطقة.

ب-حماية البيئة:

تنبهت دول إعلان برشلونة للمشاكل البيئية في حوض المتوسط وانعكاساتها الاقتصادية على دول المنطقة مثل: تدهور ونوعية التربة الزراعية وتعاظم الافراط في استخدام الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية، وزيادة التلوث الناجم عن أعمال التنقيب.

ج- ترشيد استخدام الطاقة:

فقد اتفقت الدول المتوسطية على أهمية الحصول على مصادر الطاقة النظيفة والزهيدة للتكاليف بقدر الامكان باعتبارها أساسا قويا لعملية التنمية الاقتصادية، وقد تبلورت مجموعة من الأفكار والاقتراحات بشأن تعاون هذه الدول، في مجال ترشيد استخدام الطاقة القابلة للتعاون، وفي مجال اكتشاف مصادر جديدة للطاقة والعمل على تبادل الخبرات في هذا المجال[1].

المبحث الثالث: مسار الشراكة الأوروجزائرية

بذكر موضوع الشراكة الجزائرية الاوروبية نجد انها قد جرت حولها اعمال ومفاوضات كبيرة منذ مطلع التسعينات، ولقد اهتم الاتحاد الاوروبي كثيرا بمسالة الشراكة مع بلدان البحر المتوسط بشكل عام، والجزائر بشكل خاص كونها تتضمن سوق جديدة وواعية، حيث تعاني معظم القطاعات من النقص او القصور الانتاج المحلي على تغطية الطلب، هذا ما يغري الشركاء الاجنبيين وعلى راسهم الاتحاد الاوروبي للولوج في اتفاقية الشراكة هذه.

المطلب الأول: دوافع وأهداف الشراكة الأوروجزائرية

الفرع الأول: دوافع الطرف الجزائري

بالنسبة للطرف الجزائري فإن المشاكل العويصة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية، تفشي البطالة، جمود الجهاز الانتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأثرها عن مقارنة بخيراتها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر

[1] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، لبنان، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1982، ص49.

التمويل، وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي (رغم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف الميادين، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيتيح لها فرصة وميزات قد تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

-طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، عن طريق الغاء العوائق الغير تعريفية، وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.

-دخول الجزائر في اتفاق الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية، ويمكنها من دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

-يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

-يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في اضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

-يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الاتحاد الأوروبي، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة اطار مهم لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الانتاج[1].

الفرع الثاني: دوافع الطرف الاوروبي

لقد ترجم إعلان برشلونة في العام 1995 أطروحات الاقليمية الجديدة من منظور الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الاتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع اقتصادي غير ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو للاستفادة من نقل التكنولوجيا، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول الشريكة.

هذا الاتجاه وإن كان في الظاهر نميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة مثل برامج Medai وMedall ، فان الباطن منه يظهر أهدافا ذات بعد استراتيجي تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها، والتي يمكن ايجازها فيمايلي:

1-تصريف المنتجات الأوروبية:

انطلاقا من البيانات التي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في اطار المبادلات التجارية، وعليه فان مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية، وامكانية توسيع نفوذها في المنطقة اذ أن فتح الحدود الجغرافية، ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة.

[1] عياد عبد الحميد، **الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد1، ديسمبر، 2004، ص 53.

تعد السياسة التسويقية لدول الاتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق، وذلك أن مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق، واستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البنية التي تشكل نسبة 2.8 من مجمل مبادلاتها التجارية، علما أن متوسط القوة الشرائية للفرد الجزائري تقدر ب7612 دولار أمريكي (حسب احصائيات 2006)، أي أن السوق الجزائرية تحتوي تقريبا على 7 مليون فرد قدرتهم الشرائية أعلى من 5500 دولار، ثم تأتي المغرب والتي يقدر سوقها ب6.6 مليون فرد أمام تونس لا يتعدى سوقها 2.7 مليون نسمة.

2-التحكم في الهجرة نحو دول الاتحاد الأوروبي:

يعتبر التغير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، وخاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، تخشى دول الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد ما يسمى ب" القنبلة السكانية" في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها توالي 2.4 مقابل 0.5 في البلدان الأوروبية ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمال والجنوب) في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في اطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وفي ضوء التأقلم مع ازالة حواجز حركة الافراد في دول الاتحاد الاوروبي، علما أن من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول اوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن وهو ما يدفعها للاستعانة باليد العاملة الاجنبية والشابة، ليس بالضرورة التي كانت عليها في السابق عبر امكانات ملئ الفراغ في أسواق العمل لديها، وإنما استغل هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وتكون لذلك قد ساهمت في استقرار الهجرة والتقليل منها[1]، واستخراج النفط، وأعمال النقل البحري وخلال السنوات السابقة تبلورت أفكار حول وضع خريطة بيئية لمنطقة البحر المتوسط، وإقامة روابط بين مراكز البحث والتطوير الوطنية والاقليمية العاملة في مجال البيئة، وذلك بغرض توظيف العمل والتكنولوجيا لأعراض الحفاظ على البيئة.

المطلب الثاني: مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية

وافقت الجزائر على مشروع الشراكة الأورومتوسطية عام 1993 ليتأكد تأييدها لمؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995، بين دول الاتحاد الأوروبي لكانت 15 دولة، ودول حوض المتوسط (12 دولة)، وقد جرت سلسلة طويلة من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في بروكسل بداية من تاريخ 4 مارس 1997، وتمثلت مطالب الجزائر المعلنة في الدورة الأولى، حتى لا ينحصر في الجانب التجاري فقط، وبالتالي ضمان الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، وخاصة

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص 263-264.

مبدأ الالغاء المتدرج للحواجز الجمركية، وساندت مبدأ المراجعة كل 3 و5 سنوات، تهدف اعادة تأهيل القطاع الجزائري.

أما فيما يتعلق بالملف الزراعي، فلم تكن مناقشة بالشكل المرضي بالنسبة للطرف الجزائري في الوقت الذي يبقى فيه الاتحاد الأوروبي محافظا على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص المنتجات المتوسطية النامية، حتى وإن أخد هذا الاجراء طابع الوقتية.

كما يمنح اتفاق الشراكة فترة 5 سنوات، بالنسبة للمرحلة الانتقالية كامتياز من أجل تثبيت قائمة المنتجات التي مثلت موضوع التفاوض، وبما أنه لا يوجد حصة تصديرية جزائرية للتفاوض، لكن في المقابل توجد حصص تصديرية أوروبية معروضة من قبل الاتحاد الأوروبي، وقد رفضت الجزائر هذه القائمة، ويعود ذلك الالغاء التام للحماية على القطاع الصناعي بالجزائر، وهو الأمر الضروري قبل الغاء الحواجز الجمركية وهو ما صار حقيقة فعلية مما يتطلب وضع حدود ممكنة للتبادل والتوسع في الزراعة نظرا لأن نقص قائمة حصص الصادرات الأوروبية، تزامل مع طلب تأهيل الصناعة الجزائرية، وهو ما تمت مناقشته في اخر اجتماع في بروكسل عام 1997 وبقيت الجزائر في انتظار الرد الأوروبي، رغم تحفظه الشديد على هذه المطالب، الامر الذي تسبب في عرقلة مسار المفاوضات لوقت طويل، لتستأنف بعدها في سنة 2000 وتنته بالمصادقة المبدئية مع سنة 2001، وفعلا صادقت الجزائر مع الطرف الأوروبي على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، بعد حولت من المفاوضات الى الاتفاق النهائي مع منتصف 2002، وشمل الاتفاق الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 110 بندا، بحيث غطت الموارد الواردة به جميع الجوانب المختلفة التي عاد بها اعلان برشلونة، غير أن المميز فيه، كونه قد تضمن مجالات جديدة للتعاون في مجال العدالة والقضايا الأمنية.

كما تم التعامل مع مسألة الهجرة وحرية تنقل الأفراد بمرونة أكثر، من حيث تسهيلات لإجراءات منح التأشيرة مع التزام الطرف الجزائري، دون بقية الدول الموقعة على اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الاوروبي، ويعتقد أن الجزائر ضيعت فرصة التفاوض في ظل الصفوف الموحدة لدى الاتحاد الأوروبي، لأن هذا الاخير كان يفاوض على أساس اتحاد، والجزائر تفاوض على أساس دولة في اطار اتحاد مغرب عربي ولكن وجود ظروف ولدواعي أمنية، ترى أن تتفق مع بعضها البعض، وتأتي باستثمارات فيما بينها، وليس فقط للسوق التونسية وانما كذلك للسوق الجزائرية والمغربية، وبالتالي كان هناك رغبة في الاسراع في المفاوضات للوصول الى اتفاق، فكان أمرا واضحا أن الدول الحارة –المغرب وتونس- أراد الاستفادة من الظروف الامنة التي كانت تعيشها الجزائر، لذا قامت الحكومة الجزائرية بمشاورات لقائية واسعة خاصة في الميدان الصناعي، ووضعت جهاز للتفاوض وشرعت في التفاوض من جديد في 4 مارس 1994، ثم انقطعت الدولة الثالث في ماي 1997، وحملت رسالة مبهمة للاتحاد الأوروبي فيما يخص اضطرابا الجزائر، وخاصة وأنها ضيعت مرة أخرى في مراكش فرصة للالتحاق بركب المنظمة العالمية للتجارة (OMC) حيث أن اتفاق الشراكة يندرج في سياق النظم العالمية لاقتصاد السوق والذي يسمح

بنقلها الى المستوى المطلوب، فإنه لا يتسنى اقامة اقتصاد حر في طور الانجاز له خصوصيات دون أن تعيد الجزائر النظر في كافة أمورها[1].

المطلب الثالث: محاور واتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

مرت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بعدة مراحل قبل التوقيع النهائي وقد تطرقت المفاوضات لعدة محاور، وهو ما سنعالجه في هذا المطلب.

تضمنت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية عدة محاور، تغطي جوانب سياسية، أمنية، اقتصادية ومالية، وسنتطرق لهذه المحاور فيمايلي:

1-المحور السياسي والأمني:

يحتل الجانب السياسي والأمني في اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية أهمية بالغة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وهذا بخلاف الدول المتوسطية الأخرى التي كانت أحوالها الأمنية أحسن من الجزائر عند ابرام الاتفاقية، لذا حرص الاتحاد الأوروبي على قيام الجزائر بمبادرات لتسوية أوضاعها التي شهدت تدهورا كبيرا خلال التسعينات أثناء المفاوضات، حيث ركز على التزام حقوق الانسان والحريات السياسية في هذا المحور.

2-المحور الاقتصادي والمالي:

كان للمحور الاقتصادي النصيب الأوفر في اهتمامات الطرفين، لتجسيد ذلك في المواد من 38 الى 66 محددا أهداف التعاون الاقتصادي، وهي كمايلي: تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستمر لتحسين ظروف حياة السكان، مع رفع مستوى التشغيل وتقليص فوارق النمو الكبيرة بين الجزائر ودول الاتحاد الاوروبي، بالإضافة إلى تشجيع التعاون الاقتصادي.

لتحقيق ذلك تتركز الشراكة الاقتصادية والمالية على المبادئ التالية:

-الاقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر، ويتم ذلك من خلال اتفاق أورومتوسطي مع بقية الشركاء المتوسطين في فترة أقصاها عام 2010، مما يجعل الجزائر جزءا من منطقة التبادل الحر، لكن أعطيت الجزائر مهلة أكبر إلى 2017، وهذا نظر ظروف التي مرت بها الجزائر.

-تنمية التعاون والتبادل التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتحقق من خلال تنمية الادخار المحلي في الجزائر، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم وتفعيل النمو الاقتصادي، اضافة إلى القيام بمشاريع التعاون في مجال التحديث الصناعي وتوفير المناخ والاطار القانوني للاستثمار وتبني برامج للدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-يمكن للأطراف المتعاقدة (الجزائر والاتحاد الأوروبي) تحديد المجالات الأخرى للتعاون بالرغم من كل الأهداف التي تسعى الاتفاقية لتحقيقها، إلا أن التخوف الأساسي ناجم عن فتح السوق

[1] فطيمة حفيظ، **الشراكة الأورومتوسطية واشكالية الاستثمار المباشر في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2002-2003، ص 165.

الجزائرية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية نظرا لضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية أمام نظيرتها الأوروبية وعدم قدرتها على مواجهتها على الأقل في المدى القصير والمتوسط[1].

-التعاون المالي من خلال زيادة المعونة المالية، التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، بهدف تعبئة قدراتها الاقتصادية الداخلية من طرف الهيئات المالية الأوروبية، وبصفة أساسية من المفوضة الأوروبية والبنك الأوروبي، لمساعدتها على إعادة تأهيل اقتصادها، حتى تستطيع التكيف مع متطلبات الشراكة[2].

3-المحور الاجتماعي والثقافي:

تتركز الشراكة في هذه المجالات على تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ الحوار المتبادل بين شعوب المنطقة المتوسطية ومع التأكيد على احترام الثقافات والأديان كشروط لتقارب الشعوب المتوسطية بالإضافة إلى التأكيد على التنمية البشرية، والاهتمام بتعليم وتأهيل الشباب، والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، وتشجيع ودعم عملية التنمية وعمل برامج تساهم في هذا الصدد، وكذلك التعاون في مجالات التصدي إلى الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وظاهرة الإجرام الدولي والفساد ومختلف مظاهر العنصرية.

4-محور حرية انتقال السلع والخدمات:

يتناول المحور الرابع حرية تنقل البضائع وقد تم التفاوض بشأن ثلاثة قوائم سلعية لتخضع لعملية الالغاء الجمركي التدريجي.

إن عملية إلغاء الحواجز الجمركية تترتب عنها اثار سلبية، والتي ستظهر بشكل كبير خاصة في انخفاض ايرادات الدولة، حتى وإن تمت عملية التفكيك الجمركي بصورة تدريجية، فإن الجزائر لن تتمكن من تعويض هذه الخسائر، ومن جهة أخرى، فإن الفترة الزمنية غير كافية لتكسب فيها المنتجات الصناعية الجزائرية القدرة التنافسية، والسياسية، والاجتماعية للجزائر، لا يمكنها أن تشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساعدها في تمويل ميزانيتها وتعويض خسائرها.

5-المحور الزراعي:

استطاعت الجزائر إقناع الطرف الأوروبي بقبول الاتفاق التفصيلي الذي أبرم في 26 أفريل 1976م فبالنسبة للمجال الزراعي تم الاتفاق التام لتحرير المبادلات وتم التطرق لهذا القطاع منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة بين الطرفين وفيما يخص طبيعة التنازلات المقدمة، في المجال الزراعي، فإنها تخص بعض المنتجات فقط وليس كلها.

أما في مجال الصيد البحري، فاتفاق الشراكة يحافظ على التفضيلات الواردة في اتفاق سنة 1976، والمتعلق بتصدير السمك الحي إلى السوق الأوروبية دون قيود جمركية، وتلزم الجزائر برفع الحواجز الجمركية على السمك الحي أو الجمد بنسبة تتراوح ما بين 25% و100%.

---

[1] عبد العزيز بلخادم-**وزير الدولة وزير الخارجية الجزائر- " الكلمة الافتتاحية للملتقى الثاني حول الشراكة الأوروجزائرية"** جامعة البليدة (نادي اقبال)، 27و28 أفريل، 2003، ص1.

[2] رعد الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، " دار الرضا للنشر، سوريا الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2001، ص325.

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة، فالاتحاد الأوروبي يرفع القيود الجمركية على المواد المستهلكة حاليا في الجزائر نسبة 95%، كما تقدم الجزائر تنازلات بدخول المواد الزراعية المحولة المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي عن طريق تقليص التسعيرة الجمركية ما بين 75 % و85%، وفي حديثا عن الرسوم الجمركية، فإنها سوف تحدف نهائيا وتدريجيا وذلك حسب ما يلي:

أ-المنتوجات الجزائرية المقبولة للاسترداد من طرف المجموعة الأوروبية:

سيتم الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية كمايلي:

-عامين بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 80%.

-ثلاث سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 70%.

-أربعة سنوات بعد الخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 60%.

-خمسة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 40%.

-ستة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 20%.

-سبعة سنوات بعد الخول الاتفاق تحدف كل الحقوق الجمركية والرسوم نهائيا.

ب-حقوق الجمركية مطبقة للاسترداد في الجزائر للمنتوجات من بلدان المجموعة الأوروبية ستحذف تدريجيا حسب مايلي:

-سنتين بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 90%.

-ثلاث سنوات بعد الخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 80%.

- أربعة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 70%.

-خمسة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 60%.

-سبعة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 50%.

-ثمانية سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 40%.

-تسعة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 30%.

-عشرة سنوات بعد الدخول في مجرى الاتفاق كل حق رسم تنقص قيمته إلى 20%.

-إحدى عشر سنة بعد دخول الاتفاق كل رسم تنقص قيمته إلى 10%.

-اثنا عشر سنة بعد دخول الاتفاق كل رسم تنقص قيمته إلى 5%.

هناك إجراءات خاصة ذات مدة محدودة تدخل في اطار المادة (9)، يمكن أن تقوم بها الجزائر في شكل حقوق جمركية ذات حد أقصى، هذه الاجراءات لا تطبق إلا للصناعات الجديدة، أو على بعض القطاعات التي هي في حالة إعادة بناء، أو تواجه مصاعب كبيرة، لما قد تنتج عن هذه المصاعب من مشاكل اجتماعية كبيرة.

6-مجال الخدمات والتجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال:

أما في مجال الخدمات التجارة، فالاتفاق بانتظار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (Omc)، يعني أفضلية أكبر للجزائر لدى المجموعة الأوروبية، ويدعم موقفها في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة (Omc) وذلك من خلال تقديم الاتحاد الأوروبي، للتقنيين والمختصين في التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة، كما تقدم الجزائر بدورها مكانا تفضيليا لدول الاتحاد الأوروبي، فيما يخص الخدمات الدولية، وكذلك لتواجد الشركات التجارية فوق أراضيها ولها

الحق بموجب الاتفاق أن تتعامل حسب قوانينها الداخلية، مع فروع البنوك والشركات الأوروبية المتواجدة فوق أراضيها، وفيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال، فقد تضمن البند (39) حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وذلك بتعاون الطرفين من أجل توفير مناخ الملائم للاستثمار وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص[1].

خلاصة الفصل:

رغم الطموحات الواسعة لمحتوى الشراكة الاورومتوسطية واهدافها في الجوانب السياسية او الاقتصادية، فان الواقع يشير بعد ماضي سنوات من عقد هذه الشراكة في اعلان برشلونة على بداية التعاون الاوروبي المتوسطي الا ان الشراكة التي يطرحها الاتحاد الاوروبي تبرز خللا كبيرا في موازين القوى بين الطرفين فهي في صالح هذا الاخير، وا تخدم الدول النامية منها الجزائر.

وابرز ما يدل على ذلك ضعف المبالغ المالية الممنوحة كمساعدات للنهوض باقتصادها والظاهر على هذا التعاون هو الافراط في الطموحات والاهداف وكذلك الافكار والاقتراحات، الا انه قلبلا ما ترجمة هذه الافكار والاقتراحات الى واقع ملموس وذلك في ظل اختلاف وجهات النظر بين الاتحاد الاوروبي ودول الحوض المتوسط وخاصة الجزائر، وتمثل هذا الاختلاف في تحديات سياسية وامنية واقتصادية، وهو نفس التحدي الذي يواجه الجزائر، اذا لم تدخل اصلاحات اقتصادية جذرية على هياكلها واساليب العمل، تماشى مع نصوص اتفاقيات الشراكة، وضمن

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص264.

منظور تنمية مستديمة، والاستفادة من الشراكة والعمل على استقطاب اكبر كم من الاستثمار الاجنبي.

مقدمة الفصل:

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة باحترام التنافس بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لأنها تشكل احد اهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير مناصب شغل وغيرها، وتعتبر من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول ونموها ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدراته على التكيف مع التطورات العالمية خاصة في ظل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات والتدفقات المالية.

وللتعرف على اهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة سنحاول التطرق من خلال هذا الفصل الى العناصر التالية:

المبحث الاول:مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني:الاستثمار الاجنبي المباشر(دوافعه،محدداته).

المبحث الثالث:ايجابيات وسلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالترتيبات التكاملية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين، وهذا راجع للتعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الاحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

وعلى هذا الأساس سنركز على الجوانب التي تدخل في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف وأشكاله والنظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر وكذا محدداته.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ونظرياته

الفرع الاول:مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد اختلف وتعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا حسب الاقتصاديين والمدارس التي تناولته، ومن أهم هذه التعاريف مايلي:

-عرف فليح حسن خلف أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع، وهذا الاستثمار المباشر يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال باقامة مشروعات وتشغيلها تحت اشرافهم[1].

-كما عرفه نزيه عبد المقصود مبروك أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الاجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لجزء منها يكفل له حق الادارة ويتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بطابع مزدوج، فالأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد الضيف، أما الثاني فملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع[2].

-كما عرفه صندوق النقد الدولي على أنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم ادارتها في الدولة بخلاف الدولة التي ينتمي اليها المستثمر الاجنبي، فضلا عن اكتساب المستثمر الاجنبي لصوت فعال في ادارة المشروع عن طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع.

---

[1] فلح حسن خلف، **التمويل الدولي**، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 171.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص31.

عرفته الأمم المتحدة على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمرة في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشات الأعمال[1] وعموما يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه اقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء نشاطها انتاجيا أو تسويقيا أو خدميا..... الخ وموزع على عدد من الدول الاجنبية، ويتميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الاخرى بسيطرة المستثمر الاجنبي على رأس المال وتقنيات الانتاج والادارة والمهارات الاخرى، وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الاجنبي في الشركات الاجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمرا مباشر من بلد الى اخر[2].

الفرع الثاني: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير حركة التمويل الدولي وبالذات الاستثمار الاجنبي المباشر ومنها:

أ-نظرية السوق غير الكاملة:

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي الى حد كبير، اذ أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة وبالذات في جانب العرض، حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الانتاج والغرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجمها وضعف درجة التنوع فيها، لذلك فان شركات الاستثمار الاجنبي المباشر لديها جوانب وعناصر قوة عديدة تجعلها اكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الاجنبية التي تتوفر لها قدرة تنافسية أكبر مايلي:

-اختلافات جوهرية في نوعية انتاجها مقارنة مع الانتاج المحلي.

-توفرها على مهارات انتاجية وتسويقية مقارنة مع ماتتوفر عليه الشركات والمشروعات المحلية.

-امتلاكها قدرات تتيح لها تحقيق احجام كبيرة في الانتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تنتج بكلفة وسعر أعلى.

-اختراق اجراءات الحماية الادارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر.

---

[1] علم الدين عبد الله بالقا، يعقوب علي حانقي، " **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي وانعكاسها على الوضع الاقتصادي**"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الاجنبي المباشر للمنطقة العربية للتنمية الادارية، 2006، ص3.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2007، ص233.

-التفوق التكنولوجي للشركات الاجنبية باستخدامها وسائل وأساليب انتاجية أكثر حداثة وتطور.

-الاستفادة من التسهيلات والامتيازات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الاجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية[1].

الخصائص الادارية التي تمتلكها والمتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والادارية والتكاملية التي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة، ونتيجة قوتها التنافسية فان الشركات الاجنبية تعمل في اسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق فيها بسبب ضعف المنافسة في هذه الاسواق نتيجة نواقص السوق[2].

أما الانتقاذات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق، يرى "روبوك" و" تسيموندس" مايلي:

-أن هذه النظرية تفترض ادراك ووعي الشركات متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الاجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

-أن هذه النظرية لم تقدم اي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الانتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة والمزايا الاحتكارية لهذه الشركات في حين يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال اخرى للاستثمار[3].

ب-نظرية الحماية:

يقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والاسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الانتاج والتسويق وغيرها الى الجهات المحلية في اسواق الدول المضيفة من خلال قنوات اخرى وذلك لأطول مدة ممكنة، اي ان الشركات متعددة الجنسيات تهدف لزيادة عوائدها الى اقصى حد ممكن عن طريق حماية انشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجيا والعمليات الانتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الاجنبية.

---

[1] **مرجع سبق ذكره**،ص180.

[2] **مرجع سبق ذكره**،ص181.

[3] عبد السلام ابوقحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003،ص398.

وفروعها وعدم السماح بخروجها الى المشروعات الاخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والحصول على أهدافها[1].

أما فيما يخص الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فانه يلاحظ ان ممارسات الحماية من الممكن ان يتحقق بأساليب بديلة متاحة اكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات مثل: ضوابط لحماية براءات اختراع على مستوى العالم، كما ان نظرية الحماية ترتكز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة ان تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا وتعطي اهتمام اقل الى الاجراءات او الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الاجنبية وهذا قد يؤدي الى تقليل جدوى ممارسات واجراءات الحماية التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها لاهدافها.

ج–نظرية دورة حياة المنتج:

ان نظرية دورة حياة المنتج الدولي تقدم لنا تفسير لاسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الاجنبية من ناحية، وتوضيح كيفية واسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الحدود للدولة الام من ناحية اخرى.

تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على اربعة مراحل اساسية يمكن توضيحها في الشكل رقم (1) مع التطبيق على الولايات المتحدة الامريكية كمثال.

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص182.

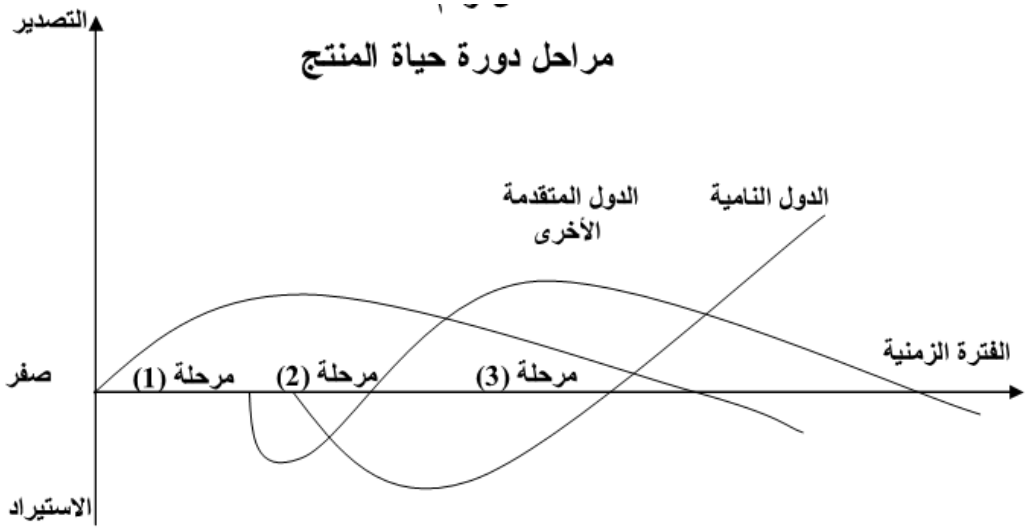

ملاحظة: هذا الشكل يوضح ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، اي ان كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

ومراحل دورة حياة المنتج هي:

المرحلة1: مرحلة البحث والابتكار وتقديم سلعة جديدة بعد انتاجها في السوق المحلي.

المرحلة2: مرحلة النمو في انتاجها وتسويقها محليا ودوليا.

المرحلة 3: مرحلة تشبع السوق المحلي وانتاجها من قبل دول متقدمة اخرى.

المرحلة 4: مرحلة انتاج السلعة في الدول النامية بعد ان تكون السلعة قد تدهور انتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة.

المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد تزايد الاهتمام بظاهرة تدويل الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي يمكن اعتبارها احدى الوسائل الاساسية التي تمكن من اختراق الاسواق الدولية، وتعزيز القدرات التنافسية وتحسين الكفاءة خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة من ثورات تكنولوجية واتصالية هائلة، تحرير التجارة الخارجية والمنافسة الدولية القوية وغيرها.

وتتعدد طرق تدويل الانشطة الاستثمارية بتعدد اشكال الاستثمار الاجنبي ويرجع هذا التعدد الى اختلاف المعايير المتبناة من طرف المنظمات الدولية في تصنيفه نتيجة تاثره بالظروف والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، فقد تم تصنيفه كمايلي:

1- تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر حسب معيار الغرض

وفقا لمعيار الغرض يضم الاستثمار الاجنبي المباشر الاشكال التالية:

أ: الاستثمار الباحث عن الموارد

يهدف الاستثمار الباحث عن المصادر او الموارد على استغلال الميزة النسبية للدول لا سيما الغنية بالموارد الاولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة او وجود عمالة ماهرة و

ب:الاستثمار الباحث عن الاسواق

ان وجود الاستثمار الباحث عن الاسواق في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما ان هناك اسبابا اخرى للقيام به منها ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها اكثر جدوى من التصدير اليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الانتاج لانه يحل محل الصادرات وانما له اثار ايجابية على الاستهلاك واثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، حيث يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة راس المال فيها، كما له اثار توسعية على التجارة في مجالي الانتاج

والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الانتاج والسلع الواردة اليها من الدول المصدرة للاستثمار[1].

ج :الاستثمار الباحث عن الكفاءة الاستراتيجية

يتحقق الاستثمار الباحث عن الكفاءة عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من انشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار باثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي الى تنويع صادراتها هذا فضلا عن اثاره التوسعية على الاستهلاك، عن طريق استراد كثير من مدخلات الانتاج، وقد ياخذ هذا النوع من الاستثمار اشكالا عديدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عملياتها كثيفة العمالة الى الدولة المضيفة، او تصنيف بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الاجور في البلد الام او ارتفاع اسعار الصرف[2].

أما بالنسبة للاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية فيتعلق بقيام الشركات بعمليات تملك او شراكة لخدمة اهدافها الاستراتيجية[3]، وتعزيز مركزها التنافسي عن طريق الاستفادة من خبرات الشركات التي تم شراءها او الاندماج منها ويتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات اي عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

[1] حسن عبد الله الاسرج، **سياسات التنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي**، بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر 2005، ص12.

[2] **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[3] **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

المطلب الثالث: تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر حسب معيار الملكية

يعتبر معيار الملكية من اكثر المعايير المعتمدة في التصنيف، وبناءا عليه يقسم الاستثمار الاجنبي المباشر كمايلي:

الفرع الاول: الاستثمار المشترك

يعرف الاستثمار المشترك على انه ذلك الاستثمار الذي يتشارك فيها طرفان احدهما محلي والاخر اجنبي حيث تختلف نسبة المشاركة بحسب رضا الطرفين او القوانين المنظمة لتملك الاجانب، والمشاركة لا تقتصر فقط على راس المال بل تتعدى الى الخبرة والادارة[1].

ويعتبر هذا الشكل من الاستثمار اكثر الاشكال ملائمة وقبولا خاصة في الدول النامية لكونه يخفض من درجة سيطرة وتحكم المستثمر الاجنبي في الاقتصاد المحلي ويدعم تنمية الملكية الوطنية لوجود الشركاء المحليين[2].

وقد تاخد الاستثمارات المشتركة احد الاشكال الثلاثة التالية[3]:

-شركات تتوزع فيها الملكية بين راس المال الاجنبي وراس المال الوطني الخاص، وقد ظهر هذا النوع من الشركات بعد قيام الشركات الاجنبية ببيع جزء من اسهمها الى القطاع الخاص.

الفرع الثاني: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي

يعرف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي بالاستثمار الخاص، ويعني احتفاظ المستثمر الاجنبي بحق ادارته والتحكم في كل عملياته[4]، ويعد من اكثر الاشكال تفضيلا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات كونه يسمح بانشاء فروع الانتاج والتسويق وتقديم خدمات في الخارج مع احتفاظ المستثمر الاجنبي بحق الادارة والسيطرة الكاملة على مختلف العمليات المرتبطة لهذه الفروع.

---

[1] Bertand billon, redha gouia, **l'invertissement direct étranger et developpement industriel méditérranéen**, **édition economica**, paris, France, 1996,p198.

[2] عبد السلام ابو قحف، **الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص17.

[3] **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[4] **مرجع سبق ذكره**، ص34.

الفرع الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في شكل شركات متعددة الجنسيات

لقد ارتبط الاستثمار الاجنبي المباشر بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد من اهم اشكاله والمحرك الرئيسي له فمن جهة هي تمثل جزء هام من الانتاج والعمالة والتبادل التجاري الدولي[1]، ومن جهة اخرى هي شركات عملاقة تتمتع بقدرات مالية ضخمة وقاعدة تكنولوجية جد متطورة ومراكز للبحث والتطوير في مختلف المجالات خاصة مجال الادارة والتسيير واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ويرجع اول ظهور لهذه الشركات الى فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية تحديد سنة 1930 التي صادفت انشاء بنك للتسويات الدولية.

وبالرغم من مرور فترة جد طويلة على انشائها لا يزال هناك تباين بين المنظمات الدولية والباحثين الاقتصاديين حول تنميتها نظرا الى اختلاف مراحل تدويلها، فقد تم تسميتها بالشركات العابرة للقارات، الشركات عبر الوطنية، الشركات العالمية متعددة الجنسيات ..... الخ[2].

[1] Sandrine Levasseur, **Investissement directs à l'étrangé et stratégies des entrprises Multinationales**, revue del'ofce, 2002, p103 (http:// www.ofce.sciences.po.fr/pdf/ www/4-hs,pdf) page consulté le 28/03/2018.

[2] حسام عيسى، **الشركات متعددة القوميات**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة، ص23.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: (دوافعه، محدداته).

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

ان تمتع الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب ببعض القدرات الخاصة وجوانب القوة المتمثلة أساسا في الوفرة المالية والتفوق التكنولوجي والمهارات الادارية دفعت بهم الى ممارسة انشطة استثمارية مختلفة خارج الدولة الأم، أي في دول أخرى سعت جاهدة وبكل الوسائل إلى جذبها من أجل تحقيق بعض الأهاف الخاصة بها وفيمايلي سنتطرق إلى أهم دوافع قيام الاستثمار في الخارج الخاصة بالمستثمر الاجنبي ودوافع الجذب من طرف الدول المضيفة.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي

تتعدد دوافع قيام المستثميرين الأجانب بالاستثمار في الخارج، ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

1.البحث عن المصادر: يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لا سيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية[1]، بهدف بناء قاعدة انتاج ترتكز على استغلال المواد الأولية والثروات الكامنة.

2.الرغبة في النمو والتوسع: ان عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة الى التوجه نحو الاستثمار الخارجي، والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية من اجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على اكبر قدر ممكن من الأسواق[2].

3.الاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الانتاج: يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف عناصر الانتاج في الدول المضيفة كالايجار الأراضي وأجور العمال، بالاضافة الى الاستفادة من انخفاض حدة المنافسة المتعلقة أساسا بالسعر والجودة وتكاليف النقل.

---

[1] براهمية أمال، سلايمية ظريفة، حول التعجيل بالتغيير: **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-2006/11/22، ص10.

[2] دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص77-78.

وهذا مايدفعه الى استثمار مزاياه التنافسية والتسويقية لاطول فترة ممكنة خاصة في حالة ارتفاع الطلب على منتجاته[1]، ويتحقق كل ذلك في ظل الانتاج بالبلد المضيف الذي يمنحه أكبر فرصة لتكييف المنتجات مع احتياجات السوق المحلية مما يساهم في زيادة الطلب عليها ومن تم زيادة المنافع[2].

4.التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة: يسعى المستثمر الاجنبي الى توزيع استثماراته في دول واسواق مختلفة بهدف الحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية ومختلف الاخطار التي يمكن التعرض لها ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار في الخارج ضعيفا على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة مايكون معامل الارتباط بينها قوي نوعا ما وذلك لأنها تتعرض الى نفس الظروف التي قد تحدث في السوق.

5.تجنب قيود التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية للدول المضيفة.

يتم اللجوء الى الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف تجنب مختلف العوائق التي تعترض التجارة الخارجية ومن بينها الرسوم والضرائب الجمركية، نظام الحصص والاجراءات الادارية المعقدة التي تهدف للتقليل من الاستراد...الخ، هذا من جانب، ومن جانب اخر الاستفادة من الحوافز والتسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر والمعتمدة في اطار السياسة الاقتصادية الخاصة بتشجيع جذب الاستثمار الاجنبي كالتسهيلات الائتمانية تخفيض معدلات الفائدة، الحوافز الجبائية.....الخ.

الفرع الثاني: دوافع جذب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة

تتنافس مختلف الدول-المتقدمة والنامية- حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف والاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بها، وفيمايلي عرض لأهم الاسباب المؤدية الى استقطابها خاصة من جانب الدول النامية.

---

[1] عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وافاق**، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ماي 2006،ص525.

[2] Emmanuel Nyahoho et pierre-paul proulx **le commerce international** (**théories**, **politique**, **et perspectives indusrielles**), 3édition, presses et l'université du québec,2006, p365.

1-**الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية**: هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات انتاجية وثروات طبيعية هائلة كالموارد البشرية، المعادن والموارد الطاقوية، الاراضي الزراعية....الخ، غير أنها لا تمتلك الامكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها، لذلك تلجئ الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد والطاقات الانتاجية المتاحة بما يحقق لها أكبر المنافع.

2-**زيادة معدل التكوين الرأسمالي**: تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الراسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل او عجز في الموارد المالية، ويتحقق ذلك من خلال استغلال المدخرات المحلية المتاحة في انشطة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصاد البلد المضيف، او من خلال اقامة علاقات شراكة من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات وتنمية مختلف القطاعات والرفع من معدل نمو الناتج المحلي.

3-**الاندماج في الاقتصاد العالمي**: ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تقوم بدور هام في تعزيز التبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات، كما تساهم في زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسة اقتصادية موجهة نحو الاسواق الخارجية، والتقليل من الواردات وتحسين الاوضاع المالية للدول المضيفة وكذا تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقتها المتميزة مع البنوك الخارجية واسواق راس المال خاصة بالنظر الى الدور الهام الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي[1].

4-**خلق فرص للعمل**: يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للتشغيل من شانها التخفيف من معدلات البطالة، بالاضافة الى تنمية وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف، والرفع من مستوى العمالة الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارة الفنية، وقد يتحقق كل ذلك في ظل اعتبارات عديدة نذكر منها مايلي[2]:

-الشركات الاستثمارية الاجنبية سوف تقوم بدفع الضرائب على الارباح المحققة، وهذا سوف يؤي الى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الاخرى ثابتة فان زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في انشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية....) جديدة، ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

---

[1] عيبوط محند علي، **الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص168.

[2] **مرجع سبق ذكره**، ص409.

-ان توسيع الشركات الاستثمارية الاجنبية في انشطتها سواء على المستوى الأفقي والرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الانشطة سوف تؤدي الى خلق فرص جديدة للعمل.

-انشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي الى خلق فرص العديد من فرص العمل الجديدة.

5-الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة: تعتبر التكنولوجيا من العناصر الاساسية للنمو الاقتصادي لذلك تسعى مختلف الدول للحصول عليها والتمكن من استخدامها عن طريق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يسمح بنقلها من خلال القناة الخاصة، خاصة الشركات متعددة الجنسيات والفروع التابعة لها باعتبارها مصدرا هاما من مصادر توطين المعرفة الفنية والابداع التكنولزوجي.

وتأخذ عملية نقل التكنولوجيا عدة صور من أبرزها تحفيز التقليد وتنشيط الطلب على منتجات تكنولوجية أكثر حداثة وكذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم اجور لموظفيها تفوق مايمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف ويتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الاستثمار الاجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات الى أحد فروعها في البلدان المضيفة على عدد من العوامل منها:

-خصائص المجال الانتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.

-الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من تشريعات وقوانين تحكم التنفس، تحمي الملكية والتوظيف وتوفر المهارات البشرية.

-استراتيجية الشركة الام التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به[1].

ولإبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات الاجنبية في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية أجريت دراسة ميدانية على 56 شركة عابرة للقارات (منها 34 شركة أمريكية الاصل و16 شركة أوروبية، و02 شركات يابانية) تعمل في المكسيك، البرازيل، الهند، جنوب افريقيا، مصر، تايوان، هونغ كونغ، وقد أشارت النتائج الى مايلي[1]:

[1] ناصري نفيسة واخرون، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة والميزة التنافسية في البلدان النامية**، حالة الجزائر، كلية العلوم القانونية والسياسية والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة حوليات جامعة بشار، العدد 12، ص33-34.

-تقوم 31 شركة أمريكية بممارسة بعض أنشطة البحوث والتنمية للمنتجات والتسويق وغيرها من الانشطة الوطنية في خارج الدولة الام.

-جميع الشركات الاوروبية التي تم دراستها تمارس أنشطة البحوث وتنمية خارج الدولة الأم.

-معظم البحوث التي تجري في البلدان النامية يغلب عليها الطابع التطبيقي.

-جميع الشركات التي تم دراستها تقوم بتوظيف الوطنيين بنسبة 100% في كافة الانشطة الخاصة بالبحوث والتنمية.

4-تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد، ويعرف بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[2].

ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الاموال التي تدخل ضمن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين، لذلك فإنه يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري وحساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار في :

-زيادة التدفقات الراسمالية في حالة تبنيه لاستراتيجية الانتاج من اجل التصدير، لأنه في هذه الحالة قد تقوم الشركات الاجنبية باستخذام المكثف لمدخلات الانتاج الوطنية.

-تقليص المدفوعات الدولية في حالة تبنيه لاستراتيجية الانتاج من اجل احلال محل الواردات. بمعنى ان الشركات تقوم بسد جزء من حاجات الاسواق المحلية.

---

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص 451-452.

[2] مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص91.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد ادراك العديد من الدول خاصة النامية منها بمنافع واهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ليس فقط كوسيلة للتمويل وانما كوسيلة جد هامة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، اتجهت الى تحسين مناخها الاستثماري كخطوة اساسية لجذبه من خلال الاهتمام بالمحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية بمختلف اشكالها.

غير ان توجه الاستثمار نحو مناطق معينة لا يتم بشكل عشوائي وانما يرتكز على دراسة دقيقة الخصائص المناطق المضيفة بهدف البحث عن المزايا النسبية ومصادر الثروة التي يتم استغلالها وفقا للاهداف المسطرة من اجل تعظيم الارباح وزيادة نصيبه من الاسواق الخارجية.

سيتم من خلال مايلي عرض لاهم المحددات المؤثرة في قرار توطين الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفرع الاول: المحددات السياسية

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الراشد.

1-الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من اهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان تلك حافز لزيادة تدفقات الاستثمار الدولية وينطوي عدم الاستقرار السياسي على اسباب عديدة ومعقدة يمكن ادراجها في عنصرين:

-عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة والمتتالية في أعضاء الحكومة وتوجهاتهم السياسية.

-عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع (الخوصصة-الملكية العامة.....).

ان هذه الاسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الامر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر ويمكن ايجازها في النقاط التالية[1]:

[1] بولرباج غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص103.

-التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الاجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة وبدون تعويض.

-التأميم وتحويل المشروعات الى ملكية عامة.

-فرض قيود على تحويل العملات الاجنبية الى الخارج.

-الالغاء وعدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الاجانب والدولة.

2_الحكم الراشد: من دون شك أن ارساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويعرف الحكم الراشد حسب البنك الدولي للاستثمار والتنمية بأنه الطريقة التي تمارس بها الحكم في تسيير وادارة اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية، ويحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الراشد:

-نوعية وشكل الحكم.

-الطريقة التي يتم بها استعمال السلطة في ادارة اقتصاد البلد وموارده لغرض التنمية.

-قدرة الحكم على رسم وتشكيل وتنفيذ السياسات وتأدية الوظائف[1].

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية من اهم العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي المباشر، لكونها تلعب دورا هاما في تكوين المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لمختلف الانشطة الاستثمارية، ومن بين اهم العناصر المرتبطة بهذه المحددات مايلي:

1-الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية: يميل الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول التي تاخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي، لان ازالة الحواجز الجمركية ومختلف القيود التجارية يؤدي الى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي هذا من جانب، ومن جانب اخر يؤدي الى انخفاض اسعار السلع المستوردة

[1] بن بريكة الزهراء، **دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 10/9، افريل 2013، ص6 .

سواء الاستهلاكية او الانتاجية مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الاجمالي وانتاجه الفرص امام المنتجين بالتوجه نحو اي فرع من فروع الانتاج التي تمكنهم من توظيف اموالهم بفعالية اكبر[1].

وتقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، فكلما اقتربت النسبة من 100% دل ذلك على الانفتاح الكبير على العالم الخارجي [2]، لكن نجد ان درجة الانفتاح لازالت منخفضة في بعض الدول خاصة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لانها تعتمد مبدأ الحماية التجارية بهدف حماية الصناعات الناشئة من المنافسة ومكافحة سياسة الاغراق، وقد تكون هذه المبررات غير كافية بالنظر الى المزايا المتحققة من الانفتاح الاقتصادي.

2-الاستقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: يعد الاستقرار الاقتصادي من اهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر، لذلك تسعى الدول الى تحسين بيئة الاستثمار التي تعبر عن مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بهدف زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الواردة اليها والاستفادة من منافعها.

ان معظم الدراسات الاقتصادية تؤكد وجود علاقة موجبة بين تدفقات الاستثمارات والاستقرار الاقتصادي ومن بينها تقرير التنمية في العالم الصادر سنة 2005 الذي اكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومات في تحسين المناخ الاستماري من خلال توفير الامن والاستقرار وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وقد خلص التقرير الى نتيجة هامة مفادها ان الاستقرار في السياسات الحكومية يمكن من زيادة تدفقات الاستثمار بنسبة 30%[3]، وبالتالي فانعدام الاستقرار الاقتصادي يعتبر اول المعوقات التي تواجه المستثمر الاجنبي، لذلك نجده يركز على دراسة المناخ الاستثماري للبلد المضيف من عدة جوانب خاصة من النواحي التالية:

-استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

-الانفتاح الاقتصادي.

---

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الاولى، 2010، ص304.

[2] الياس نجمة، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي**، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2009، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، 2012، ص172.

[3] Banque mondiale, **rapport sur le développement dans le monde 2005** , (un meilleur climat de l'investissement pour tous), washington p18 (http:/w w w.woldban. org/INTWD R2005/resource/WDR20054-overvew-french.pdf). page consulté le 6/04/2018.

-درجة سهولة او صعوبة الاجراءات الحكومية.

-قيود ومراقبة العملة.

-القوانين المتعلقة بالتصدير والاستراد.

-الحوافز المالية.

3-الناتج المحلي الاجمالي: يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المحددات الاساسية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث يعبر ن القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ماتكون سنة ويستخدم كمؤشر للدلالة على صحة الاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلاته تشير الى تحسين الوضعية الاقتصادية للدولة التي تصبح وجهة رئيسية لعدد كبير من المشاريع الاجنبية.

4-معدل النمو: تحقق الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تدفقا كبير لرؤوس الاموال الاجنبية نتيجة وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو والبيئة الاستثمارية لذلك تسعى مختلف الدول الى زيادة معدل نموها وتحسين مناخها الاستثماري من اجل استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

5-معدل التضخم: ان للتضخم تاثيرا سلبيا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة بحيث يؤثر التضخم على الاسعار والارباح وتكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات.

6-حجم السوق: من بين الاهداف الاساسية للاستثمار الاجنبي هو البحث عن الاسواق الخارجية لتصريف المنتجات لذلك يعتبر السوق من المحددات الرئيسية التي تعتمد عليها في اختيار البلد المضيف لممارسة الانشطة الاستثمارية، فكلما ارتفع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، اما عن احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد السكان تعد محفزة بجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة[1].

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص102.

7_مرونة سوق العمل: من الاسباب الشائعة لتدويل الشركات لمنتجاتها مايتعلق بالاستفادة من المزايا النسبية للعمل خاصة بعد ارتفاع الاجور في الدول المتقدمة، وتمتع العمال بكثير من الحقوق العمالية كالاضراب وتزايد نفوذ ونقابات العمال....الخ، لهذا تتجه الشركات الى الدول التي تتمتع بمرونة كبيرة في سوق العمل[1].

من مظاهر مرونة سوق العمل:

-توفر اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب للتطورات العلمية والتكنولوجية.

-انخفاض معدل الاجور.

8_الحوافز الاستثمارية: تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول المضيفة دورا هاما ومحددا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لا سيما عندما تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض تكاليف انشاء المشروعات مما ينتج امكانية تحقيق عوائد مرتفعة، وقد تأخذ هذه الحوافز تشكل الاعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف راس المال، الانتاج، التسويق، او شكل توفير الخدمات الاساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية وتوفير المواد الخام توفير البنى التحتية[2].

الفرع الثالث: المحددات القانونية

ان تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة على اعتبار ان المحددات القانونية اصبحت احد العناصر الاساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة والضمانات اللازمة للمستثمر الاجنبي.

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي العلاقات والنقدية الدولية**، الاقتصاد الخاص بالاعمال، اتفاقيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص384.

[2] منور اوسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2، 2005، ص121-122.

ويمثل الاطار القانوني الكيان الحاكم لكافة اوجه النشاط الاقتصادي، بحيث تختلف من دولة الى اخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب نوجزها في مايلي[1]:

-الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الاجنبي او التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.

-مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها.

-حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

-الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية وتنعكس بالضرورة على مايقرره المشروع.

ولكي يكون الاطار التشريعي محفز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لابد توفر المقومات التالية[2]:

-وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية.

-وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.

-وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ونظرا لمايوفره الاستثمار الاجنبي المباشر من مزايا البلد المضيف فان الدول خاصة النامية منها تسعى الى اجراء اصلاحات منتظمة لسياستها الجبائية والمالية ومنح الحوافز ونذكر من بينها مايلي[3]:

1-الاجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل:

-التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع.

-الاعفاء الضريبي عند بداية النشاط.

---

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[2] أميرة حسن الله محمد، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر تركيا وكوريا الجنوبية)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص27.

[3] **مرجع سبق ذكره**، ص 254.

2-الاجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي مثل:

-توفير قروض بمعدلات تفضيلية.

-ضمانات تعويض القروض.

-ضمانات تحويل الارباح وراس المال.

-عدم التدخل في التسعير وترك الامور لقوى العرض والطلب.

3-الاجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة مثل:

-الاعفاء من الحقوق الجمركية

-الاعفاء من رسوم استراد المواد الاولية وسلع التجهيز

-الاعفاء من رسوم التصدير

المبحث الثالث:ايجابيات و سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر و علاقته بالترتيبات التكاملية

المطلب الاول: علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الاجنبي المباشر

يؤثر التكامل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الاجنبية، حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة، وهو مايزيد الاستثمارات في الاسواق المتكتلة، وليس شرطا ان تحرر رؤوس الاموال بداية في السوق المشتركة، بل يمكن ان تحرر عند درجة اقل من التكامل وذلك مثلما حدث في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا المشتركة (النافتا) والتي نصت على تحرير انتقال رؤوس الاموال وازالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، ولقد زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البرتغال لتصل الى اربعة امثالها في الفترة (1986-1995م)، كما زاد الاستثمار الاجنبي المباشر في اسبانيا اكثر من الضعف لنفس الفترة، وبالتالي فان انضمامها للاتحاد الاوروبي ساعد على جذب استثمارات اجنبية كبيرة.

وتبحث الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن الاسواق ذات الربحية الاعلى والمخاطر الاقل وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها باقل تكلفة ممكنة الامر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكامل، حتى

تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم، وبعد الاتحاد الاوروبي اكثر جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لاستقراره ونجاحه فيما فشل فيه غيره.

المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من اشكال اقتحام الاسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الاموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها[1].

أما بالنسبة للدول المضيفة له فانها اضحت تدرك بان له مزايا كثيرة قد تجنبها هذه الاخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، اما بالنسبة للدول المصدرة له اي الدول الاصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك بانه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها، لكن في المقابل لا يعني ذلك بان الاستثمار الاجنبي لا يخلو من العيوب لكن من الدول المضيفة له والمصدرة له.

الفرع الاول: ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي مجموعة من الايجابيات بالنسبة للدول المضيفة والدول المصدرة وتتمثل في:

1-ايجابياته بالنسبة للدول المضيفة له:

تتمثل ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر في النقاط التالية:

-تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا الى تعويض قلة المويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

-كما يؤدي الى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة، كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءتهم الانتاجية اي يسرهم في خلق مناخ عمل ملائم لراس المال الوطني.

يضمن دخول رؤوس الاموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا الى اعطاء امكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات اضافية او تكميلية تمس في الهياكل الاخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الانتاجية المختلفة وهذا مايعني

[1] فارس فضيل، **اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر-مصر-السعودي)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص31.

بصورة عامة تكميلة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة[1]. اكتساب قدرة اكبر على الانتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الانتاج.

-يعتبر الاستثمار الاجنبي وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم اقامة مشاريع استثمتارية ذات مستوى فني متقدم، ومن جهة اخرى اكتساب تقنيات جديدة للانتاج وكذا المعارف التكنولوجية الاخرى مما يؤدي الى خلق قيمة مضافة اكبر.

-مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الاجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية الى مشروعه وتوصيل شبكات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء.....الخ.

-المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

-جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقته ايضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله الى حلول الاستفادة من الطرف المعتمد وتقنيات السير الفعال.

-خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي الى التقليص من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

2-ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

تتمثل ايجابيات الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية[2]:

-يضمن دخول رؤوس الاموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموعة الارباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها الى الدول المصدرة له.

-يساهم ايضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.

-استغلال المواد الاولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

---

[1] حميد الجميل، **دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، اكاديمية الدراسات العليا، ط1، طرابلس، ليبيا، ص 385.

[2] **مرجع سبق ذكره**، ص 386

-استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة للاجور والرواتب في الدول القائمة بو.

-استغلال المناخ الطبيعي للانتاج الى جانب استغلال فرصة سعة الاسواق التابعة للدول له.

أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.

-الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد الاولية، او القروض مسيرة..... الخ وهذا يسمح بتدليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسد الاستثمار.

الفرع الثاني: سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر

في مقابل الايجابيات هناك عدة سلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة والمضيفة للاستثمار.

1-سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة :

تتمثل سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيمايلي[1]:

عندما يصل الاستثمار الاجنبي المباشر تقريبا الى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية في الخارج، بالاضافة الى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الاجنبية.

-ترتكز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون اي تطور يذكر في المجالات الاخرى، ويعود السبب الى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي الى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الاجنبية في اقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

-تدفق الاستثماري الاجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة الصناعات المحلية وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الاجانب.

-المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الاجنبي المباشر احيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

[1] صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية**،ط2، مصر، 2003، ص23.

-التاثير السلبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الاجنبية مما يؤدي الى الانقاص من الاستغلال الاقتصادي والسلبي، خطر المراقبة الاجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل الى المجالات الاخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية احيانا[1].

2-سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به.

يمكن ذكر سلبيات الاستثمار المباشر بالنسبة للدول القائمة كالاتي:

-القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الارباح منها والى الدول الاصلية المصدرة للاستثمار الاجنبي.

-في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الاموال الصادرة من الدول الاصلية لها الى الدول المضيفة يسجل هناك التاثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

-الاخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية او الجبرية، عمليات المصادرة، والتاميم والتي تنجم من فعل اما عدم الاستقرار السياسي او السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

-مما سبق يمكن القول بان الاستثمار الاجنبي لديه مجموعة من السلبيات الامر الذي يدفع باطرافه الى ضرورة اتخاذ التدابير الاكثر فعالية من اجل الاستفادة من مزاياه والتخفيف قدر الامكان من عيوبه.

-من كل ماسبق نستخلص ان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر تكمن في تمويل هذه الدول وذلك من خلال عوامل متعددة من شانها ان تنشط سوق الاوراق المالية التي يترتب على نجاح مثل هذه الاسواق اجتناب المزيد من هذه الاستثمارات التي تتوقف على استقرار المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر وخاصة استقرار اسعار الصرف ومدى تنظيم السوق والتنويع في الادوات المستعملة فيه[2].

---

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص387.

[2] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي**، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص23.

خلاصة الفصل:

تعتبر الاستثمارات الاجنبية ظاهرة اقتصادية بالغة الاهمية سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي فهي تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الاجنبي، اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع او اشتراكه في راس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الادارة، تهدف الى التوسع والانتشار واختراق الاسواق العالمية وتعميم المنتجات في سائر الدول، تساهم في تطوير المنشآت الانتاجية الخدماتية وترقية المعدلات التنموية، هذا فضلا على اعتبارها مصدرا هاما للرفع من كفاءة راس المال البشري والتغير التكنولوجي، لذلك اصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا لتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو انجذاب المزيد منها خلال ازالة كافة الحواجز التي تعيق حركتها وتوفير مختلف الضمانات والحواجز الازمة لدخولها الى السوق المحلي.

مقدمة الفصل:

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي الرامية الى معالجة الاختلالات التي مست الاقتصاد الوطني، فلقد عمدت الى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة اعمالها، بالإضافة الى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وما جعلها اكثر استقرارا لجذب اكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة من الاتحاد الاوروبي.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الجزائر.

المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد حرص الطرفان من خلال هذا الاتفاق على اعطاء اولوية خاصة للاستثمارات المتبادلة عن طريق ترقيتها وحمايتها بهدف خلق مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات وذلك من خلال المعاملة العادلة.

المطلب الاول: الاعتبارات الواجب دراستها تجاه جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

الفرع الاول: اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

تعدد اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة ونذكر منها مايلي:

-يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة لامداد الدول بما تحتاج اليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، واداة فاعلة في جعل الدول المضيفة اكثر تطلعا لاهدافها الاستراتيجية.

-تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الاموال والتي يتم استثمارها في قطاعات انتاجية في البلدان المضيفة مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[1].

-ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الادمغة ورؤوس الاموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل اساسا في ارتفاع اجورهم وزيادة قدراتهم الانتاجية، وتدريب القوى العاملة على الاساليب الفنية المتطورة والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الانتاجية.

الفرع الثاني: نوعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطبيعة العلاقة بين المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة

اذا كان راس المال الاجنبي حر في التحرك بين مختلف انحاء العالم واختيار المناطق التي يتواطن فيها لاعتبارات متعددة فيجب على الدولة المضيفة اختيار انسب للاستثمارات انطلاقا من حقائق واقعية من اجل الحصول على اكبر المنافع وتحمل اقل التكاليف ومراعاة وجود قطاعات حساسة لا يمكن للاستثمار الاجنبي الدخول فيها كصناعات الدفاع الوطني وقطاعات الامن والصناعات الاستراتيجية التي تتمتع بقدر كافي من الحماية من طرف الدولة[2].

-كما يجب ايضا على الدولة المضيفة ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات المراد تشجيعها وعدم الافراط في منح التسهيلات لان تقديم الحوافز بشكل غير مدروس من شانه ان يؤدي

---

[1] بلعيد بلعوج، **الاثار المترتبة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، اكتوبر، 2002، ص61.

[2] زيدان محمد، **الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، 2004، ص129.

الى استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الساعية الى تحقيق الارباح العالية فقط، وهذا بدوره يؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية الشاملة[1].

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة فتتحدد في الرقابة القوية على انشطة االمستثمرين الاجانب بسبب قوتهم الاحتكارية في السوق، وفي اطار هذه العلاقة يجب الاخد بعين الاعتبار:

1-تعارض الاهتمامات بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة ويظهر هذا التعارض في احد الحالات التالية[2]:

-تسعى الدول المضيفة الى الحصول على راس المال الاجنبي من خلال نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ولكن نجد ان هذه الاخيرة تقترض من البنوك المحلية لهذه الدول باعتبار ان تكلفة الحصول على الاموال في مثل هذه الدول ارخص نسبيا مقارنة مع الدولة الام، وبالتالي نجد ان هذه الشركات تستنزف اموال هذه الدول بدلا من ان تكون مصدرا للموارد الرأسمالية وعليه يبقى التحدي الاكبر للدول المضيفة هو تشغيل الشركات التي تحمل راس المال قادم من الدول الاصل.

-تسعى الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الاستفادة من التكنولوجيا المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات بهدف الرفع من مستوى الانتاج وتحسين الجودة، الا اننا نجد احيانا ان الشركات تجلب تكنولوجيا لا تناسب الدولة المضيفة لا من حيث التكلفة ولا من حيث التعقيدات الفنية.

-تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سد العديد من الفجوات الرئيسية في اقتصاد الدول نذكر منها[3]:

1-فجوة النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

2-الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية والتسويقية.

---

[1] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص199.

[2] عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الاجنبي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2010، ص107-109.

[3] مجاهد سيد احمد، **دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الجزائر (2000-2010)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار 2012/2011، ص72.

3-الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الاجنبية الى حصول الدولة المضيفة على ايرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، ضرائب على الارباح، تزيد من امكاناتها على الانفاق ومن ثم في سد فجوة الايرادات التي تعاني منها.

-يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفرات الخارجية، وجملة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة، ومن امثلة ذلك مايلي:

1-يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى زيادة راس المال الاجتماعي، من خلال ما يقوم به المستثمر الاجنبي من اصلاح الطرق المؤدية الى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء وتهيئة البنى التحتية.

2-يترتب على الاستثمار الاجنبي انخفاض تكاليف الانتاج المحلي، نتيجة قيامه بانتاج بعض ماتحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الانتاج.

3-يؤدي المستثمر الاجنبي بما لديه من خبرات اعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالاسواق العالمية الى فتح اسواق جديدة امام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

4-تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل الارباح التي تحققها من خلال نشاطاتها في الدولة المضيفة الى الدولة الام، وفي مقابل ذلك نجد ان الدول المضيفة تطالب باعادة استثمار هذه الارباح محليا لكون ان التحويل يؤثر سلبا على سعر صرف عملتها.

5-تطوير قدرة الدولة المضيفة على التفاوض مع الشركات: ان استقرار الدولة يجعلها قادرة على التفاوض بالشكل الذي يحقق لها اقصى المنافع ويتم ذلك بواسطة مجموعة تفاوض مكونة من خبراء في مختلف المجالات (الاقتصاد، القانون، المحاسبة....)[1]

اضافة الى سن القوانين والتشريعات في مجال الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالاحتكار وسياسة الاغراق.

الفرع الثالث: المنافع والتكاليف الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر

يجب على الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر تقدير المنافع المترتبة على المشروع الاستثماري ومقارنتها بحجم التكاليف او السلبيات الاجتماعية التي من الممكن ان تتعرض لها، ومدى تأثيرها على الجانب الاقتصادي تطابقها مع البيئة الاستثمارية قبل اختيار المشروع، ويمكن تقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية للاستثمار بالرغم من صعوبة تقديرها في الجدول التالي:

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص130.

الجدول رقم 2: المنافع والتكاليف الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
البيئة	-اقامة المشاريع الصناعية. -تنشيط البنية الاساسية في المناطق النائية.	-التلوث الناتج عن اقامة المشاريع الصناعية.
العمالة	-تدريب العمالة المحلية على الاساليب الحديثة في الانتاج. -رفع مستوى اجور العمالة المحلية ذات الكفاءة.	-الاستعانة بالخبرة الاجنبية بدل المحلية يساهم في رفع معدلات البطالة.
الرفاهية	-انتاج سلع ذات جودة عالية وباسعار معقولة. -رفع المستوى المعيشي.	- الفروق الكبيرة بين دخول العمال الاجانب والمحليين. -احترام المنافسة بين الشركات المحلية والاجنبية.
البحوث والتطوير	-يساهم المشروع الاجنبي في نقل التكنولوجيا واستغلال وتطوير الطاقات المتوفرة في المجتمع المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية.	-يقتصرنقل التكنولوجيا المستخدمة للمشروع فقط دون نقلها للعمالة مما يبقى على الفروقات بين العمالة المحلية والاجنبية.

المصدر: زيدان محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص132.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر

-يعرف مناخ الاستثمار بانه مجمل الاوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على اداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين.

لذلك يتضح ان جلب الاستثمار الاجنبي المباشر يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر في البلد المضيف من استقرار سياسي وامني واستقرار اقتصادي وقوانين منظمة تعطي الثقة للمستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون اخر.

الفرع الاول:المناخ السياسي والامني

ترتبط الجزائر على الصعيد الخارجي بعلاقات وثيقة مع مختلف الدول العالم، وبالكثير من التجمعات الاقليمية والدولية، اما على الصعيد الداخلي فقد مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة الامنية خصوصا في بداية التسعينات، مما ادى الى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الاجانب من الاستثمار فيها، كما ان الاعلام الاجنبي يعطي نظرة سيئة

عن الوضع الامني بالجزائر، الا انه وبعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجمهورية الجزائرية سنة 1998، بدأ الهدوء والامن والاستقرار يعود للبلاد خاصة مع موافقة الاغلبية الساحقة على قانون الوئام المدني عام 1999، واعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية، ولقد ولد هذا الاستقرار تحسنا كبيرا في المناخ السياسي والامني للبلاد[1].

الفرع الثاني: المناخ الاقتصادي

-يعتبر الاستتقرار والنمو الاقتصادي عالم جذب للاستثمار الاجنبي المباشر لذلك سنتعرف على المناخ الاقتصادي في الجزائر ذلك بدراسة مايلي:

1-خدمات الطرق: تتوفر الجزائر على شبكة طرقية طولها 120 الف كلم وهي الاهم من نوعها في منطقة المغرب العربي، ويتم حاليا تنفيذ مشروع الطريق السليم شرق غرب الذي سيغطي مسافة 2000 كلم والذي سينتهي اشغاله قريبا، كما تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة 45000 كلم وتضم اكثر من 200 محطة تجارية عملية.

2-خدمات المطارات والموانئ: يوجد في الجزائر 35 مطارا، منها 13 مطارا دوليا والتي من بينها مطار الجزائر الجديد االذي يملك طاقة استعاب قدرها 6 ملايين مسافرا سنويا وهو مجهز باحدث التقنيات اما في الواجهة البحرية، تتوافر الجزائر على 16 ميناءا رئيسيا يمكنها استقبال كل انواع السلع.

3-الاتصالات: شهد قطاع الاتصالات السلكية خصوصا مند مطلع الالفية الثالثة تحولات معتبرة، حيث تشكل الجزائر في هذا القطاع اكبر سوق في المنطقة المتوسطية، اذ بلغ خطوط الهواتف النقالة اكثر من 22 مليون خط، في حين بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة 7 مليون خط، اما عن تطبيقات تكنولوجيا الاعلام الالي والانترنت فهي تنمو نموا سريعا والميل لاستخدامها اصبح ظاهرة حقيقية في المجتمع الجزائري.

4-حجم السوق واحتمالات النمو: تركز الاستثمارات الاجنبية عادة في توجهها الى بلد معين على تلبية الاستهلاك في السوق المحلي، وتكون فرص الاستثمار جيدة علما كان حجم السوق المحلي كبيرا، حيث يؤدي كبر حجم السوق الى نشوة وفورات الحجم، كما انه كلما كبر حجم السوق فان ذلك عادة مايؤدي الى زيادة في معدل النمو.

وبالنظر الى عدد سكان الجزائر يعد حجم السوق المحلي كبيرا، حيث افاد اخر تقرير اصدره الديوان الوطني للاحصائيات ان عدد السكان قد بلغ 35،7 مليون نسمة مشيرا الى ان هذا

[1] سالكي سعاد: **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، الجزائر، ص120.

العدد سيشهد ارتفاعا بسبب ارتفاع المستوى المعيشي وتحسن الخدمات الصحية مما يجعل الاستهلاك المحلي كبيرا ومحفز لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، كما ان الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر والذي يربط بين قارتي افريقيا واروبا ويتوسط دول المغرب العربي يمكنها من النفاد لاسواق دول كثيرة واهلة بالسكان كفرنسا، المانيا، بلجيكا، تونس، ليبيا والمغرب، فقرب الجزائر من هذه الاسواق الواعدة يقلل من تكاليف الانتاج والنقل وهو مايمثل تعزيز لحجم السوق المحلي[1].

5-مؤشرات الاقتصاد الكلي: تعتمد حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدرجة كبيرة على وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة المضيفة، والتي من بينها معدل التضخم، نسبة البطالة، حجم الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف ووضع ميزان المدفوعات، وعليه سوف يتم عرض تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2002-2013) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3: تغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2013/2002 بالجزائر

المؤشر	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم	4.23	1.42	2.58	3.56	1.46	2.53
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	4260.8	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	852.8
معدل البطالة	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3
احتياطات الصرف (مليون دينار)	1445866	1868532	241663	317196	417819	557445
المديونية الخارجية (مليار	22.701	22.642	23.353	21.821	17.191	5،603

[1] ايمان مودع: **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة 1991-2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 2010، ص64-66.

دولار)						
رصيد المدفوعات (مليار دينار)	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73
صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم	3.51	4.46	5.74	3.91	4.52	8.89
الناتج الداخلي(مليار دينار)	9306.2	11077.1	10006.7	12034.5	14480.7	-
معدل البطالة	13.8	11.8	10.2	12.3	-	-
احتياطات الصرف (مليون دينار)	742960	1026469	10896098	12043738	13932297	-
المديونية الخارجية (مليار دولار)	5.606	5.585	-	5.560	4.405	3.637
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دينار)	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.01
صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	69.36	64.56	72.64	74.40	72.85	77.55

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على تقارير الثلاثية لبنك الجزائر (سبتمبر2007، مارس 2009، جوان 2012، مارس 2013، مارس 2014، المعهد الوطني للاحصاء).

1-التضخم: يعتبر استقرار معدلات منخفضة من التضخم عامل جذب للاستثمار الاجنبي المباشر، وتشير البيانات المتعلقة بالتضخم في الجزائر والموضحة في الجدول رقم 03 الا ان معدلات التضخم شهدت تدبدبا خلال الفترة 2002/ 2013 اذ انخفض معدل التضخم سنة 2003 بنسبة 2.81% ويمثل 1.42% اقل معدل تضخم حققته الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا يعود على اتباع سياسة نقدية حازمة تهدف الى التحكم في معدلات التضخم، اما الفترة الممتدة بين 2004/ 2013 فتميزت بارتفاع مستمر معدلات التضخم ماعدا سنتي 2006 و2011، خاصة سنة 2013 اذ وصل الى 8.86% ويعود هذا الارتفاع الى الزيادة الكبيرة

نسبيا في اسعار السلع الغذائية، بالاضافة الى الزيادة في الاجور التي قررتها الحكومة 2012/ 2013 استجابة للاحتياجات.

2-الناتج الداخلي الخام: يعد الناتج الداخلي الخام من اهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي واداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، فهو يظهر اي القطاعات اكثر تحسنا وذات نسبة مشاركة عالية في تكوين هذا الناتج الداخلي كما يمكن من توجيه سياسة الدولة نحو القطاع المتسبب في هذا الخلل في النمو الاقتصادي وتشير البيانات المتعلقة بحجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر الموضحة في الجدول رقم 3 الى الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج الداخلي الخام بشكل منتظم ومستمر ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع الحصة من انتاج النفط مما ساعد في زيادة ايرادات الاقتصاد الوطني من الخارج بالاضافة الى الارتفاع المستمر في اسعار النفط.

3-معدل البطالة: نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات، حيث تراجعت البطالة الى 50% من سنة 2002 الى سنة 2011، ويمكن تبرير هذا التراجع الى الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح الذي تشجع الاستثمار الاجنبي والوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية، بالاضافة الى برنامج الدعم الاقتصادي (2009/2005) الذي اعطى اهمية كبيرة للقطاع الخاص والذي يساهم بنسبة 63.2% في توفير مناصب العمل

4-احتياطات الصرف: يلاحظ من الجدول ان احتياجات الصرف بدأت في التراكم بعد الصدمة الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999/1998) وهي صدمة جاءت في نهاية فترة اعادة جدولة الديون الخارجية (1998/1994) ومن هنا تأتي اهمية تكوين احتياطات الصرف للتقليص من قابلية تأثير ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية[1] ومع بداية عام 2000 واحتياطات الصرف في تزايد مستمر، وبوتيرة متزايدة في كل السنوات ماعدا سنة 2010، حيث نلاحظ ان في هذه السنة زادت احتياطات الصرف لكن بوتيرة ضعيفة على المعتاد للصدمة الخارجية الناجمة عن الازمة المالية الدولية، وعلى العموم فالاقتصاد الجزائري اليوم يملك احتياطي صرف هائل ولذلك نستطيع القول ان الجزائر في مأمن الصدمات الخارجية.

5-المديونية الخارجية: من خلال الجدول رقم (3): نلاحظ ان المديونية الخارجية شهدت انخفاض مستمر خلال الفترة 2013/2002، اذ سجلت اسعار البترول تحسنا ملحوظا التي بلغت 28.5 دولار امريكي للبرميل الواحد سنة 2000 اي ارتفاع بنسبة 37.19% خلال سنة واحدة وهكذا وصل مبلغ الصادرات من المحروقات 21.7% مليار دولار امريكي مما

[1] محمد مباني، **استراتيجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر**، رسالة الماجيستر، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن حدة، الجزائر، 2009، ص108.

ادى الى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات لتصل الى 19.8% غير ان عجز ميزان المدفوعات سنة 2002 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية هذا العجز مما ادى الى ارتفاع ديونها سنة 2003، كلما ارتفعت ديونها المتوسطية وطويلة الاجل سنة 2004 لتبلغ 23.35 مليار دولار وترجع هذه الزيادة الى انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي مقابل بقية العملات الصعبة خاصة مع ظهور اليورو كعملة منافسة له واستمرت المديونية الخارجية للجزائر في الانخفاض لتصل الى حوالي 15.5 مليار دولار في مارس 2006 ومن اهم اسباب هذا الانخفاض ارتفاع اسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد في 5 مارس 2006 قيمة 73 دولار اي حصول الجزائر على عائدات بالعملة الاجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98% من صادراتها، كما ان الجزائر سددت على دفعة واحدة وبصورة مسبقة بالاتفاق مع الدول الدائنة 12.87 مليار دولار عام 2006، واستمر هذا الانخفاض حيث سجلت الجزائر ادنى قيمة للمديونية الجزائرية سنة2013 ب3.637 مليار دولار.

6-**رصيد ميزان المدفوعات:**من خلال الجدول رقم 3: نلاحظ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات خلال بشكل تدريجي خلال الفترة 2013/2002 كما عرف هذا الفائض ارتفاع مستمر بشكل تدريجي خلال نفس الفترة ماعدا السنوات 2003 و2010 و2013 ويعود انخفاض فائض رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه السنوات 2003و 2010و 2013 ويعود للانخفاض الشديد في الصادرات نتيجة اسعار البترول في الاسواق العالمية باعتبار المحروقات تسيطر على الصادرات الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 96% و98% .

7-سعر الصرف:يعتبر استقرار اسعار الصرف عامل جذب للاستثمار الاجنبي المباشر، وانطلاقا من الجدول رقم(3) نلاحظ ان سعر الصرف تراوح بين 79.68 و64.56 دينار جزائري خلال الفترة من 2002 الى 2013، اذ قام البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف بحوالي 2% للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي، ثم شهد تحسين ملحوظ خلال السنوات 2007 و2008 و2009 والذي يعود الى تحسين الوضعية المالية وانخفاض المديونية الخارجية سنة 2007 كما ان تفاقم الازمة سنة 2009 انعكس سلبا على الدول المستوردة للنفط والذي ادى الى انخفاض الطلب على النفط فارتفعت اسعار النفط في الاسواق العالمية مما انعكس على ايرادات الجزائر بالزيادة بنسبة 30% كما حقق ميزان المدفوعات فائض قدر ب37 مليار دولار، اما الفترة 2010/ 2013 عرف تذبذبا مما ادى الى تدخل بنك الجزائر في الاسواق البنكية للحفاظ على معدل صرف الدينار في مستواه الفعلي حسب تصريحات محافظ بنك الجزائر اذ ارتفعت قيمة الدينار ب2.1% بالنسبة للدولار،بالتالي شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2003/ 2013 اي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، ويظهر ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي (ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي، تزايد احتياطات الصرف، انخفاض المديونية الخارجية،

تناقص معدلات البطالة....) لذلك يتضح ان الشراكة الأوروجزائرية ساهمت ولو بشكل غير مباشر في جعل الجزائر تسعى نحو التحسن المستمر في المناخ الاستثماري باعتبار ان هذا التحسن تعتبر نتيجة مباشرة للشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الثالث: ضمانات وحوافر حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الاول: ضمانات حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

-اكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايتها لتمكنها من المشاركة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونيا كمايلي[1]:

1-المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الاخرى وذلك في المرسوم الرئاسي 394/95 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995.

2-المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لأحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي المؤرخ في 30 اكتوبر 1995.

3-المصادقة على انضمام الجزائر الى الشراكة العربية للاستثمارات وذلك في المرسوم الرئاسي 334/98 الصادر في 6 اكتوبر 1998.

4-المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية، مرسوم رئاسي رقم 95/ 306 المؤرخ في 7 اكتوبر 1995.

[1] اسماء حدانة، **سياسة تحويل الديون الى استثمارات اجنبية واثرها على الاقصاد الوطني**، رسالة الماجيستر، تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة، غير منشورة، 2006، ص103.

5- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية بين دول اتحاد المغرب العربي في المرسوم الرئاسي 420/90 المؤرخ في 7 اكتوبر 1990.

6-الترخيص للشريك الاجنبي بتحويل مبلغ اصل استثماراته وارباحه في المرسوم التنفيذي 95/ 1993 المؤرخ في 25 مارس 1995.

7- التوصية بدعم كافة المستثمرين وازالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذين 320/97 و319/97. الصادرين في 24 اوث 1997.

8-اصدار العديد من القوانين والمراسيم الخاصة بالاستثمار الوطني والاجنبي مثل المرسوم التشريعي 112/93 الصادر 5 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والمرسوم التنفيذي 9/ 319/ 321/320 الصادر في 24اوث 1997 والمتعلق بصلاحيات وتنظيم سير الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار وتكفل الدولة بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمارات.

9-تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الانشطة كما في ذلك الخدمات وذلك بواسطة مجلس المنافسة في الامر، رقم 06/65 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة.

10-صادقت على الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات.

11- اضافة الى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسو مبورغي، ايطاليا، فرنسا، رومانيا، واسبانيا، وغيرها[1].

الفرع الثاني: حوافز حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

أ-اصلاح في ميدان العقار الصناعي:

لمواجهة مشكل العقار قامت الحكومة ب:

-اعداد استراتيجية واضحة ونهائية بهدف تحديد سعر توازني بإمكانه ان يؤمن افضل عرض للأراضي.

-تحرير اكبر عدد ممكن من الاراضي خاصة الموجودة في المناطق المطلوبة للاستثمار فيها، وعرضها على المستثمرين بكل شفافية والتوجيه الفعال للمتعاملين.

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص103.

-خلق مركز مراقبة للعقار، وبنك معلومات للعقار الصناعي والارضي[1].

-تحديد هيئة مسؤولة تقوم بتسهيل اجراءات انجاز ومتابعة مراحل العمل في مجال العقار الصناعي، وضمان متابعة الاجراءات والقرارات المتخذة.

-تقديم المعلومات حول الاراضي المتوفرة للمتعاملين الاقتصاديين.

-الربط بين مختلف الوكالات وذلك من قبل وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

-تخفيض اجراءات الحصول على العقار الصناعي، اضافة الى تقليص فترة التسليم.

-العمل على استرجاع الاراضي سواء كانت للقطاع العام او الخاص المخصصة للاستثمار.

ب-اصلاح النظام القضائي والمالي:

فيما يخص الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة نذكر مايلي:

-تكوين مناسب وملائم للقضاة عن طريق تكثيف التكوين القاعدي.

-خلق محاكم متخصصة في حل النزاعات الناتجة عن المعاملات التجارية.

-تنفيذ وتطبيق قرارات المحكمة اضافة الى ادماج واستعمال تكنولوجيا المعلومات.

-التقليص في اجال الاعلان عن الحكم وخلق مركز للتحكيم التجاري.

-التطور التقني في الادارة الاقتصادية والمصرفية.

-وجود الادوات المالية والاوعية الادخارية وسهولة طرحها وتملكها وتداولها.

-فتح المجال امام المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.

ج-اصلاح النظام الجمركي والضريبي:

هناك عدة جهود مبذولة في هذا المجال تمثلت فيمايلي:

-تسهيل اكبر للإجراءات الجمركية العامة.

-تعديلات هامة في ما يخص التعريفات الجمركية.

-تسهيلات في مجال الضرائب وتخفيضها اما اجرائيا او كليا.

---

[1] يحياوي سمير، العولمة واثارها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشرالى الدول العربية، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2005، ص182.

-تسهيلات جبائية عامة واخرى استثنائية.

-انتهاج سياسة جبائية ناجحة في اقناع المستثمرين في الجزائر[1].

د-الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر:

لقد شهدت الفترة اقبال السلطات الجزائرية على الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل ملفت للانتباه، وهذا عكس المراحل السابقة التي كانت ترفض فيه هذا الاخير اما بطريقة مباشرة او عن طريق وضع عراقيل قانونية واقتصادية، وبالفعل في هذه المرحلة راجعت الدولة القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة وقد شمل التغيير قطاع المحروقات كما شمل قطاعات اخرى، وكان ذلك من اجل الانفتاح اكثر على القطاع الخاص، وقد قامت الدولة بتوفير الظروف والشروط القانونية والاقتصادية الملائمة التي تسمح بجلب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك من اجل اعطاء الحرية الاقتصادية للمتعاملين الاقتصاديين على اساس مبدأ المنافسة التامة ومن اهم الاسباب التي ادت الى الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر نذكر مايلي:

-الاختلالات العميقة التي صاحبت تطور الاقتصاد الوطني.

-الازمة السياسية التي ساهمت في توقيف مسار التنمية.

-صعوبة الحصول على التمويل لتسيير برامج التنمية وضمان الاستهلاك للمواطنين.

-تعاظم المديونية بشقيها الداخلي والخارجي.

-الضغوطات الدولية من الهيئات والمنظمات العالمية.

-المرحلة الانتقالية التي دخل فيها الاقتصاد الجزائري وسياسة الاصلاحات التي قام بها، وهذا من اجل التوجه نحو اقتصاد السوق.

وهذا ما أدى بالمشرع الاقتصادي الجزائري الى تعديل وتشريع قوانين تتلاءم مع التغيير الحاصل في الاقتصاد الجزائري[2].

ه-انشاء المناطق الحرة:

في اطار تشجيع الاستثمار وتحفيزه اقترح المرسوم التشريعي رقم 12/93 صيغة جديدة وهي صيغة " المناطق الحرة" كوسيلة ضرورية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث

[1] **مرجع سبق ذكره** ، ص182.
[2] **مرجع سبق ذكره** ، ص183.

تستفيد هذه المناطق من العديد من الحوافز والامتيازات المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة، وتشمل الحوافز التالية:

-حوافز جمركية وجبائية حيث تستفيد هذه الاستثمارات من إعفاءات الضرائب والرسوم الجمركية.

-الاستفادة من حواجز مالية وتجارية، حوافز للعمال وحوافز بيئية[1].

المطلب الرابع: شروط نجاح اتفاق الشراكة

ان نجاح اي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط أو المقومات، ومن أهم مقومات نجاح الشراكة مايلي[2]:

1-استقرار الاقتصاد الكلي: يسمح هذا العامل باعطاء مصداقية وثقة لجلب المستثمرين الاجانب قصد تعويض الخسائر الناتجة عن عملية التفكيك الجمركي وتشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا وكبح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة ايضا.

2-تخفيض المديونية الخارجية: ان مشكل المديونية لا يساعد على عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي بسبب الاثار التي تترتب عنها على ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وعليه فمن الضروري ايجاد حلول للتخفيف او التقليل من هذه المديونية على الدول العربية المتوسطية وذلك بتحويلها الى سندات او اسهم للاستثمار، او اجراء مفاوضات حول تسييرها باعتبار ان اوروبا هي المدين الاساسي لهذه الدول وبامكانها اخذ المبادرة وتقوم بما تم القيام به في الثمانينات بخصوص مديونية امريكا اللاتينية، فيكون مثل هذا الاجراء مفيدا جدا بالنسبة للدول المتوسطية في هذا الظرف.

3-تخفيف القيود التعريفية: ان الدخول في منطقة التبادل الحر يتطلب تغيير الهيكلة الجبائية اي الضرائب المفروضة على النشاط الداخلي، لان اثر المداخيل الجبائية يتحدد بحجم الضرائب على التجارة الخارجية فالدول التي لا تتاثر هيكلتها الجبائية بالخسائر الجبائية الناتجة عن التجارة الخارجية ستكون لها اكثر الفرص للدخول او الاندماج في منطقة التبادل الحر.

4-وضع نظام او شبكة للحماية الاجتماعية: ان تحرير التجارة سيؤدي الى ضرب القطاعات المحمية، وبالتالي فان القطاعات التي تود المحافظة على استمرارية نشاطها سوف تتحدد ببعض الاجراءات كتخفيض الاجور او التسريح، وهذا ماينعكس اجتماعيا على فئات

[1] عبد القادر مطاي، **الاصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر، جامعة سعد دحلب البليدة-الجزائر، 2006، ص86.

[2] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (الجزائر)، 2013/2012، ص192-194

عريضة من المجتمع (البطالة، الفقر....الخ)، فعلى الدولة ان تواجهها بسياسة اجتماعية صارمة.

5-اصلاح التشريعات: ينبغي على الدولة ان تكيف اطارها القانوني من اجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الاموال التي تمكنها او تسمح لها بتحقيق الاندماج واقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة، وذلك بتقديم الامتيازات اللازمة للمستثمرين (كالتسهيلات والاعفاءات الجبائية) وتوفير الضمانات الكافية لهم.

6-**التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين:** ينبغي ان يكون جميع المتعاملين الاقتصاديين على علم بمحتوى الاتفاقيات بمشاركتهم ومشاورتهم اثناء التفاوض وعند التطبيق، واقناعهم ايضا بما توفره هذه الاتفاقيات من مزايا وماينتظر المجتمع من تضحيات، وبالاضافة الى العوامل المذكورة سابقا لانجاح الشراكة ينبغي ايضا توفر الارادة السياسية للطرفين المتعاقدين وكذا ضرورة التعاون والتكافؤ في العلاقة وعدم التمييز والقناعة بالمشروع.

المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الجزائر

المطلب الاول: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الجدول رقم 4: حجم الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تدفق الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر	280	1108	1065	638	882	1145	1888	1743
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	2632	2746	2301	2581	1499	1691	1507	26200

المصدر: UN CTADSTAT. UNCTAd.ORG

الملاحظ من خلال الجدول رقم4 ان السنوات الاخيرة عرفت مستويات مقبولة ومتزايدة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وقد ساهم قانون ترقية الاستثمارات لعام 1993 والذي يتضمن الاعفاءات المقدمة للمستثمرين والقوانين التكميلية والمعدلة لقانون الاستثمار في زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة[1].

وقد بلغت سنة 2006 مايقارب 1888 مليون دولار بعدماكانت سنة 2000 لا تتعدى 280 مليون دولار ليرتفع لسنة 2001 الى 1108 مليون دولار وهذه السنة توافقت مع اصدار الامر 01 -03 وماتطوى عليه من حوافز ضريبية غير انه يلاحظ بعد الانخفاضات والتي ترجع الى عوامل اخرى متداخلة في مناخ الاستثمار الغير الحوافز الضريبية لتشهد سنة 2009 اعلى ارتفاع على مستوى حجم الاستثمارات مقارنة بسنوات سابقة بمبلغ 2746 مليون دولار وهذا راجع الى تحسين الظروف الامنية في الجزائر وتحقيق الاستقرار السياسي وكذلك العلاقات السياسية والاقتصادية المكلفة التي اقامتها الجزائر على مستوى السياسة الخارجية وذلك من اجل تحسين صورة وظروف الاستثمار في الجزائر.

ونلاحظ ايضا من خلال الجدول ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدا بالانخفاض من سنة 2010 حيث بلغ حجم الاستثمارات 2301 مليون دولار مقارنة سنة 2009 و2581 مليون دولار سنة 2011 وقد بدا حجم الاستثمارات الاجنبية ايضا بالانخفاض من سنة 2012 الى سنة 2014 حيث سجل 1499 مليون دولار في سنة 2012 و1507 مليون

[1] شعبان سهام، **مداخلة بعنوان الاصلاحات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة**، المؤتمر العلمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، ايام 19 -22 مارس، 2015، عمان، ص14.

دولار في سنة 2014 وهذا مقارنة بسنوات سابقة والتي عرفت انتعاشا كبيرا في حجم الاستثمارات الاجنبية المتدفق الى الجزائر الا ان سنة 2015 عرفت انتعاشا كبيرا في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها وهذا بمبلغ 26200 مليون دولار وهذا راجع الى الضمانات التي تمنحها الدولة الى المستثمرين الاجانب حيث ان المستثمرين في الجزائر يتلقون معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

المطلب الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية، حيث سيتم التطرق الى اثره على راس المال، الناتج المحلي الاجمالي .

الفرع الاول: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تكوين راس المال الثابت

يوضح الجدول الموالي مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2014):

الجدول رقم 5: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	النسبة
2000	2.47
2001	8.86
2002	7.64
2003	3.90
2004	4.30
2005	4.96
2006	6.62
2007	4.68
2008	5.27
2009	5.24
2010	3.93
2011	4.07

2012	4.74
2013	3.75
2014	2.13

المصدر: بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية WDI 2014

نلاحظ من خلال الجدول ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت تبقى متواضعة ففي سنة 2000 كانت النسبة تقدر ب2.47% ثم شهدت هذه النسبة زيادة في سنة 2001 حيث بلغت 8.86% لتنخفض بعدها الى 7.64% عام 2002 ثم 3.90% سنة 2003 لترتفع سنة 2004 لتصل الى 4.30% و4.96% في عام 2005 ولترتفع سنة 2008 وتسجل 5.27%، لتنخفض في سنة 2010 وتصل الى 3.93% ثم لترتفع في سنتي 2011 و2012 على التوالي الى 4.07% و4.74% وبعدها تعود الى الانخفاض سنتي 2013 و2014 بنسبة 3.75% و2.13 على التوالي بالنظر الى بيانات الجدول، نستنتج بان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الموطن في الجزائر لا يعد مصدر هام لتمويل الاستثمار في الجزائر، حيث يظل اثره الكمي ضعيف، هذا عدا من الاهمية النوعية للاستثمار الاجنبي والكفيلة بتنشيط وتفعيل الجهاز الانتاجي، والتي تظل هي بدورها هاشمية.

الفرع الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم6: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	النسبة
2000	0.8
2001	2.17
2002	1.87
2003	0.93
2004	1.03
2005	1.05
2006	1.53
2007	1.24
2008	1.55
2009	2.02
2010	3.3
2011	2.5
2012	3.3
2013	2.7
2014	4.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات قاعدة بيانات بيئية الاعمال 2014.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تبقى جد ضعيفة وهذا راجع الى ضعف قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر فالبرغم من ارتفاعها في سنة 2001 حيث وصلت الى 2.17% مقارنة مع سنة 2000 والتي كانت 0.8%، عاود الانخفاض في سنة 2002 ليبلغ 1.87 ثم 0.93% سنة 2003 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات التالية، ليصل لاعلى نسبة سنة 2010 ب3.3% ليواصل تذبذبه خلال الفترة 2011-2014 ليستقر سنة من بعد ب4.1% وتبين الارقام السابقة ان الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا على الرغم من انه من الضروري ان تاخذ في الاعتبار تاخر الانفتاح الحقيقي للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث لا تزال هناك امكانيات هائلة غير مستغلة الاستثمار في الجزائر.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 7: الوضعية العامة للملفات المودعة لدى مجلس النقد والقرض وذلك في الفترة الممتدة بين 2010-2013:

طبيعة الملفات	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	نسبة القبول
الاستثمار الاجنبي المباشر	131	105	%80
اصحاب الامتياز	97	66	%68
بائعو الجملة	27	31	%43
الجملة	300	202	%67

Source : direction des mouvement de capitaux bilan des investissements agrée par le conseil de la monnaie et de crédit , p17.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

بعد مرور اكثر من 6 سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ وبروز الاثار الاولية لهذا الاتفاق جعل الاقتصاديين يعيدون النظر في جدوى الاتفاق من عدمه وتصحيح مسار الاتفاق ان امكن، وبالفعل فقد ارأت الجزائر التفكيك الجمركي وهذا لعدة اسباب:

-عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري.

-عدم قدرة المؤسسات على التنافسية.

-نقص الاستثمارات المنتجة من طرف الجانب الاوروبي.

-تحسن الايرادات العمومية.

-النمو الاقتصادي.

-ازمة منطقة اليورو.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت الجزائر تعيد النظر في بعض بنود الاتفاقية، وتفاوض من موقع قوة على اعتبار انها تملك قدرة مالية معتبرة ووضع اقتصادي مريح، كما انها بذلك تحافظ على الشركاء خارج الاتحاد الاوروبي، وهذا بغية جعل الشريك الاوروبي اكثر فاعلية خصوصا في موضوع الاستثمار المنتج، لان نظرة الاوروبيين للجزائر على انها مجرد سوق، جعلت الشراكة تفقد الاهداف المنوطة بها وهي المصلحة المشتركة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي[1].

اما التخوفات التي اطلقها الخبراء قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حول انخفاض ايرادات الدولة من الحقوق الجمركية وكذا تسجيل عجز في الميزان التجاري لم تكن دقيقة وهذا ما تبين بعد مرور 5 سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ، لكن يبرر الخبراء ذلك بارجاء التفكيك الجمركي.

ان اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي له اثار ايجابية واخرى سلبية كنا قد تطرقنا
ي المقومات او في القيمة والقوة الاقتصادية يجعل
عدة اسباب[2]:

ث يمثل عدد سكان الجزائر 8% من سكان الاتحاد
ا يمكن ان يشكل حجر عثرة امامها في محاولاتها
اعل فيها وذلك ناتج عن عدم تناظر حجم السوق من
ناحية العرض والطلب.

2-الاختلاف في المكانة الاقتصادية، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد صغير حيث لم يتجاوز مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام 1999 قيمة 47.9 مليار دولار، كما انه اقتصاد نام

يحتاج الى دفعة قوية تتمثل في الكثير من الاستثمارات ليتمكن من الوصول الى مرحلة النمو المرجوة، كما انه اقتصاد يعتمد اساسا على عائداته من صادرات المواد البترولية والغازية، في حين نجد دول الاتحاد الاوروبي التي تكاد تكون في ارقى درجة ممن درجات التكامل الاقتصادي، حيث يتكون من 25 دولة قابلة للتوسع مستقبلا ويعتبر الاقتصاد الاول في العالم وهو متقدم بذلك على الاقتصاد الامريكي بما لا يقل عن 10% بحجم ناتج محلي يبلغ 8500 مليار دولار مقابل اقل من 8000 مليار دولار للولايات المتحدة الامريكية ومن المتوقع ان يزداد تفوق الاقتصاد الاوروبي على الامريكي وذلك بانضمام دول جديدة الى عضوية الاتحاد من بين الدول المرشحة العضوية.

3-التباين الواسع في اهمية المبادلات التجارية لكل طرف عن الاخر، ففي الوقت الذي نجد فيه الاتحاد الاوروبي يمثل حوالي 65% من التجارة الخارجية الجزائرية، نجد بالمقابل مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من التجارة الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي.

4-عدم تناظر في المستوى المعيشي، حيث ان نصيب الفرد الجزائري من الدخل يساوي 0.5% من متوسط دخل الفرد الاوروبي (حسب احصائيات البنك العالمي لسنة 1998). واذا قمنا بمقارنة نصيب الفرد الجزائري من الدخل مع متوسط نصيب الفرد الاوروبي بمقياس تكافؤ القوة الشرائية (وهو مقياس اقرب الى الواقع لمقارنة مستويات الدخل مع مراعاة اختلاف مستوى الاسعار)، فسيكون نصيب الفرد الجزائري معادلا الى 1.4% فقط من مستوى دخل الفرد الاوروبي، ولعل هذا كاف ليبين الفرق الشاسع بين المستويين المتناقصتين، مما ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي لكل طرف اما سلبا او ايجابا.

5- [illegible] رضنا لمشروع الشراكة الاوروبية –الجزائرية ان معظم فترات انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقابلة لفترة تمتد الى 12 سنة، وهذا عكس اتفاقيات التعاون لعام 1977 التي كانت تقوم على تقديم مزايا تفضيلية من طرف واحد، وعليه فان تطبيق مشروع الشراكة سينتج عنه الانتقال من تفضيلي قائم على اساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الاتحاد الاوروبي الى اتفاق شراكة من الجيل الجديد، والذي يؤدي الى تقديم تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.

ومنه فلن يكون للاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي فائدة كبيرة على الاقتصاد الجزائري اذا كان الاتحاد الاوروبي سيعامل كل الدول الاخرى نفس المعاملة، في حين تلتزم الجزائر باعطاء ميزة تفضيلية للصناعات الاوروبية، وبتخفيض الرسوم الجمركية خلال المرحلة الانتقالية ومن ثم اعفائها من كامل الرسوم بعد انجاز منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الاخرى غير الاعضاء في الشراكة، وهذا يمثل قيدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الانتاج الاوروبي دون مقابل تحصل عليه الجزائر، ومن

شان ذلك ان يحرم هذه الاخيرة من مكاسب توزيع مصادر الواردات مما يشكل تكلفة اضافية على اقتصادها.

وبصفة عامة فان لاتفاق الشراكة اثار مباشرة واخرى غير مباشرة قد تكون اكثر اهمية من غيرها لعدم قدرتنا على تقييمها على المدى القريب والقبلي ،كما ان التكاليف التي قد يتكبدها الاقتصاد الجزائري هي مؤكدة ومباشرة اما المكاسب فهي فير مؤكدة وغير مباشرة كما انها قد لا تتاتى الا على المدى المتوسط والبعيد[1].

خلاصة الفصل:

يمكن ان نستخلص من دراستنا في هذا الفصل ان الجزائر قد بذلت جهود معتبرة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث عمت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الى حد كبير والذي ظهرت نتائجه بصورة خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كما قدمت عدة امتيازات وضمانات تجسدت في مراسيم رئاسة واتفاقيات دولية وقعت عليها الجزائر ولتعزيز ثقة المستمرين الاجانب واقناعهم بتوجيه استثماراتها اليها.

[1] **مرجع سبق ذكره**،ص189- 194

الخاتمة العامة:

رغم الطموحات الواسعة لمحتوى الشراكة الاوروميتوسطية واهدافها في الجوانب السياسية او الاقتصادية، فان الواقع يشير بعد ماضي سنوات من عقد هذه الشراكة في اعلان برشلونة على بداية التعاون الاوروبي المتوسطي الا ان الشراكة التي يطرحها الاتحاد الاوروبي تبرز خللا كبيرا في موازين القوى بين الطرفين فهي في صالح هذا الاخير، و تخدم الدول النامية منها الجزائر.

وأبرز ما يدل على ذلك ضعف المبالغ المالية الممنوحة كمساعدات للنهوض باقتصادها والظاهر على هذا التعاون هو الافراط في الطموحات والاهداف وكذلك الافكار والاقتراحات، الا انه قلبلا ما ترجمة هذه الافكار والاقتراحات الى واقع ملموس وذلك في ظل اختلاف وجهات النظر بين الاتحاد الاوروبي ودول الحوض المتوسط وخاصة الجزائر، وتمثل هذا الاختلاف في تحديات سياسية وامنية واقتصادية، وهو نفس التحدي الذي يواجه الجزائر، اذا لم تدخل اصلاحات اقتصادية جذرية على هياكلها واساليب العمل، تماشى مع نصوص اتفاقيات الشراكة، وضمن منظور تنمية مستديمة، والاستفادة من الشراكة والعمل على استقطاب اكبر كم من الاستثمار الاجنبي.

تعتبر الاستثمارات الاجنبية ظاهرة اقتصادية بالغة الاهمية سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي فهي تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الاجنبي، اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع او اشتراكه في راس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الادارة، تهدف الى التوسع والانتشار واختراق الاسواق العالمية وتعميم المنتجات في سائر الدول، تساهم في تطوير المنشآت الانتاجية الخدماتية وترقية المعدلات التنموية، هذا فضلا على اعتبارها مصدرا هاما للرفع من كفاءة راس المال البشري والتغير التكنولوجي، لذلك اصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا لتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو انجذاب المزيد منها خلال ازالة كافة الحواجز التي تعيق حركتها وتوفير مختلف الضمانات والحواجز الازمة لدخولها الى السوق المحلي.

يمكن ان نستخلص من دراستنا ان الجزائر قد بذلت جهود معتبرة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الى حد كبير والذي ظهرت نتائجه بصورة خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كما قدمت عدة امتيازات وضمانات تجسدت في مراسيم رئاسة واتفاقيات دولية وقعت عليها الجزائر ولتعزيز ثقة المستمرين الاجانب واقناعهم بتوجيه استثماراتها اليها.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة استطعنا ان نختبر صحة الفرضيات التالية:

1.بالنسبة للفرضية الاولى: الشراكة الاوروبية الجزائرية من ورائها دوافع.

-هذه الفرضية صحيحة الشراكة الاوروبية الجزائرية تطرقت الى دافعان وهما دوافع الطرف الجزائري ودوافع الطرف الاوروبي.

2.بالنسبة للفرضية الثانية: وجود علاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر.

-هذه الفرضية صحيحة توجد علاقة بين التكامل الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك باعتبار ان التكامل الاقتصادي يأثر على تدفق الاستثمارات الاجنبية، حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة، وهو مايزيد الاستثمارات في الاسواق المتكتلة.

3.بالنسبة للفرضية الثالثة: تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

-هذه الفرضية صحيحة وذلك لان الشراكة الاوروجزائرية ساهمت في تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، ولكن لا نستطيع الجزم بان التحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر هو اثر واضح يمكن قياسه كنتيجة للشراكة الاوروجزائرية.

التوصيات:

-تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الاجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة.

-مكافحة البيروقراطية لتدعيم سرعة الاجراءات الادارية لدراسة الملف.

-تأهيل الجهاز المصرفي الذي ينشط الحركة الاستثمارية في الدولة.

-تنشيط وتنظيم البورصة بما يتلائم مع تطور الاقتصاد العالمي.

-العمل على تحسين البنية التحتية و تطوير هياكلها لتسهيل عمل المستثمرين.

قائمة الكتب:

1.فؤاد ابو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية،2004.

2. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة للكتاب الثاني، الطبعة الثانية،1994.

3. بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)**، أطروحة دكتوره، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2010.

4. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2015.

5. بيلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة،1964.

6. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

7. أكرم عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، 2002.

8. محمد ابراهيم، محمود أحمد الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتفاقيات لتجارة أي خيار الدول النامية**، جامعة عين شمس، مصر، بدون تارخ.

9. زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية**، مصر،1999.

10. كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984.

11. كامل بكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

12. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

13. علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، 2007.

14. سمير محمد عبد العزيز، "**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

15. فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، لبنان، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1982.

16. رعد الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، " دار الرضا للنشر، سوريا الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2001، ص325.

17. فلح حسن خلف، **التمويل الدولي**، دار الورق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

18. نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.

19. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

20. عبد السلام ابوقحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003

21. عبد السلام ابو قحف، **الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.

22. حسام عيسى، **الشركات متعددة القوميات**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة

23. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،بيروت.

24. عيبوط محند علي، **الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

25. مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات اكلي الحقوقية، بيروت، 2010.

26. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الاولى، 2010.

27.زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي العلاقات والنقدية الدولية**، الاقتصاد الخاص بالاعمال، اتفاقيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،2005.

28. أميرة حسن الله محمد، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية (دراسة مقارنة مصر تركيا وكوريا الجنوبية)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

29. حميد الجميل، **دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، اكاديمية الدراسات العليا، ط1، طرابلس، ليبيا،

30. صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية**،ط2، مصر، 2003.

31. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي**، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.

32. سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2010.

33. عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الاجنبي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي الاسكندرية،2010.

المذكرات والرسائل:

34. بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)**، أطروحة دكتوره، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.

35. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة**، أطروحة الدكتورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007.

36. أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية التجارة**، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر،2002.

37. هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الاوروموتوسطية على التجارة الخارجية ي الجزائر**، رسالة ماجيستر، جامعة محمد خيضر –بسكرة-2013.

38 .شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وافاق الشراكة الاقتصادية– الأوروميتوسطية– حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوره دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جمعة الجزائر، 2003-2004، ص81-82.

39.عقبة عبد الاوي ،**لاقليمية الجديدة واثارها على اقتصادات الدول النامية،دراسة بعض اثار النافتا على المكسيك وبعض الاثار المحتملة للشراكة الاوروميتوسطية على الجزائر** ،رسالة ماجستير غير منشورة.قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح.ورقلة،2007-2008.

40. فطيمة حفيظ، **الشراكة الأوروميتوسطية واشكالية الاستثمار المباشر في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2002-2003.

41. فارس فضيل، **اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر–مصر– السعودي)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

42. مجاهد سيد احمد، **دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الجزائر (2000–2010)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقوذ مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار 2012/2011.

43. سالكي سعاد: **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي**–مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر.

44. ايمان مودع: **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة 1991–2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،جامعة اليرموك.

45. محمد مباني، **استراتيجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر**، رسالة الماجيستر، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن حدة، الجزائر، 2009،ص108.

46. اسماء حدانة، **سياسة تحويل الديون الى استثمارات اجنبية واثرها على الاقصاد الوطني**، رسالة الماجيستر، تخصص نقود وتمويل جامعة بسكرة، غير منشورة، 2006.

47. يحياوي سمير، العولمة واثارها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2005.

48. عبد القادر مطاي، **الاصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر–حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر، جامعة سعد دحلب البليدة–الجزائر، 2006.

49. بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وتاثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران (الجزائر)، 2013/2012.

المؤتمرات والملتقيات:

50. جوتي رابح، حساني رقية، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي،2004.

51. تقرير التجارة والتنمية الأسكو، 2007، **استعراض عام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، مطبوعات الأمم المتحدة، فبراير، 2008.

52. حمدوش علي، دراوسي مسعود، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية العربية وموقع المؤسسة الجزائرية في ذلك**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي، جامعة ورقلة، 22-23أفريل.

53. عبد الله بديعة، **مداخلة الشراكة الاقتصادية المتوسطية، الملتقى الخامس العلمي: الشراكة الأوروجزائرية**، جمعية المعرفة العلمية، جامعة الجزائر، 6 جوان2001.

54. عبد العزيز بلخادم–**وزير الدولة وزير الخارجية الجزائر– " الكلمة الافتتاحية للملتقى الثاني حول الشراكة الأوروجزائرية"** جامعة البليدة (نادي اقبال)، 27و28 أفريل،2003.

55. علم الدين عبد الله بالقا، يعقوب علي حانقي، **" تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي وانعكاسها على الوضع الاقتصادي"**، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الاجنبي المباشر للمنطقة العربية للتنمية الادارية، 2006.

56. براهمية أمال، سلايمية ظريفة، حول التعجيل بالتغيير: **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول الناميية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-2006/11/22.

57. عبد المجيد أونيس، **الاستثمار الاجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع وافاق**، الملتقى الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال الدولي حول متطلبات تتاهيل المؤسسات افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ماي 2006.

58.بن بريكة الزهراء، **دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 10/9، افريل 2013.

59. شعبان سهام، **مداخلة بعنوان الاصلاحات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة**، المؤتمر العلمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، ايام 19 -22 مارس، 2015، عمان.

المجلات و الجرائد:

60. زايري بلقاسم، **تحليل امكانية التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة، العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة العدد1، فبراير،2009.

61. صالح صالحي، "**التحديات المستقبلية لاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد2، 2003.

62.عياد عبد الحميد، **الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد1، ديسمبر،2004.

63. حسن عبد الله الاسرج، **سياسات التنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي**، بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر،2005.

64. ناصري نفسية واخرون، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة والميزة التنافسية في البلدان النامية**، حالة الجزائر، كلية العلوم القانونية والسياسية والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة حوليات جامعة بشار، العدد 12.

65. بولرباج غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

66. الياس نجمة، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي**، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2009، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، 2012.

67. منور اوسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2، 2005.

68. بلعيد بلعوج، **الاثار المترتبة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، اكتوبر، 2002.

69. زيدان محمد، **الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، 2004.

المراجع بالغة الاجنبية:

70.Bertand billon, redha gouia, **l'invertissement direct étranger et developpement industriel méditérranéen**, **édition economica**, paris, France, 1996.

71.Sandrine Levasseur, **Investissement directs à l'étrangé et stratégies des entrprises Multinationales**, revue del'ofce, 2002.

72.Emmanuel Nyahoho et pierre-paul proulx **le commerce international (théories**.

politique, **et perspectives indusrielles**), 3édition, presses et l'université du québec,2006.

73. Banque mondiale, **rapport sur le développement dans le monde 2005** , (un meilleur

climat de l'investissement pour tous), washington.

المواقع الالكترونية:

74.(http:// www.ofce.sciences.po.fr/pdf/ www/4- hs,pdf).

75.(http:/w w w.woldban. org/INTWD R2005/resource/WDR20054-overvew-french.pdf).

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر و العرفان	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والاشكال	IV
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الاول:اتفاق الشراكة نموذج للتكامل الاقليمي وفق المنهج الحديث	2
المبحث الاول:التكامل الاقتصادي الاقليمي	3
المطلب الاول:مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي و دوافعه	3
الفرع الاول:مفهوم التكامل الاقتصاديالاقليمي	3
الفرع الثاني:دوافع واهداف التكامل الاقتصادي	4
المطلب الثاني:مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي	7
الفرع الاول:منطقة التجارة الحرة	7
الفرع الثاني:الاتحاد الجمركي	8
الفرع الثالث:السوق المشتركة	8
الفرع الرابع:الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي	8
المطلب الثالث:الاقليمية الجديدة	9
الفرع الاول:ظهور الاقليمية الجديدة	9
الفرع الثاني:دوافع ظهور الاقليمية الجديدة	10
الفرع الثالث:خصائص الاقليمية الجديدة واهم الفروقات بينها وبين التكتلات التقليدية	13
الفرع الرابع:اهم الفروقات بين الاقليمية الجديدة والمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي	16
المبحث الثاني:الاطار العام للشراكة الاورومتوسطية	18
المطلب الاول:مفهوم و مسار الشراكة الاورومتوسطية	18
الفرع الاول:مفهوم الشراكة الاورومتوسطية	18
الفرع الثاني:اعلان برشلونة للشراكة الاورومتوسطية	18
المطلب الثاني:محاور واهداف الشراكة الاورومتوسطية	22

الفرع الاول:محاور الشراكة الاورومتوسطية	22
الفرع الثاني:اهداف الشراكة الاورومتوسطية	23
المبحث الثالث:مسار الشراكة الاوروجزائرية	24
المطلب الاول:دوافغ واهداف الشراكة الاوروجرائرية	25
الفرع الاول:دوافع الطرف الجزائري	25
الفرع الثاني:دوافع الطرف الاوروبي	25
المطلب الثاني:مفاوضات الشراكة الاوروجزائرية	27
المطلب الثالث:محاور واتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	28
الفصل الثاني:الاستثمار الاجنبي المباشر و علاقته بالترتيبات التكاملية	35
المبحث الاول:مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر	36
المطلب الاول:مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و نطرياته	36
الفرع الاول:مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	36
الفرع الثاني:نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر	37
المطلب الثاني:اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	41
المطلب الثالث:تصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر	43
الفرع الاول:الاستثمار المشترك	43
الفرع الثاني:الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي	43
الفرع الثالث:الاستثمار الاجنبي المباشر في شكل شركات متعددة الجنسيات	44
المبحث الثاني:الاستثمار الاجنبي المباشر:(دوافعه،محدداته)	45
المطلب الاول:دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	45
الفرع الاول:دوافع الاستثمار الاجنبي	45
الفرع الثاني:دوافع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة	46
المطلب الثاني:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	50
الفرع الاول:المحددات السياسية	50
الفرع الثاني:المحددات الاقتصادية	51
الفرع الثالث:المحددات القانونية	52
المبحث الثالث: ايجابيات و سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر و علاقته بالترتيبات التكاملية	56
المطلب الاول:علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الاجنبي المباشر	56

المطلب الثاني:ايجابيات وسلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر	57
الفرع الاول:ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر	57
الفرع الثاني:سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر	59
الفصل الثالث:اثر اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	61
المبحث الاول:واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	62
المطلب الاول:الاعتبارات الواجب دراستها تجاه جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة	62
الفرع الاول:اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة	62
الفرع الثاني:نوعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة و طبيعة العلاقة بين المستثمر الاجنبي المباشر والدولة المضيفة	62
الفرع الثالث:المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر	65
المطلب الثاني:المناخ الاستثماري في الجزائر	66
الفرع الاول:المناخ السياسي والامني	66
الفرع الثاني:المناخ الاقتصادي	66
المطلب الثالث:ضمانات وحوافز حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	73
الفرع الاول:ضمانات حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	73
الفرع الثاني:حوافز حماية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	74
المطلب الرابع:شروط نجاح اتفاق الشراكة	77
المبحث الثاني:الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الجزائر	79
المطلب الاول:تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	79
المطلب الثاني:اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرا ت الاقتصادية	80
الفرع الاول:اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تكوين راس المال الثابت	81
الفرع الثاني:اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي	82
المطلب الثالث:تقييم الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي	83
الخاتمة العامة	89
قائمة المراجع	93

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي و الاقليمية الجديدة	15
2	المنافع و التكاليف الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر	67
3	تغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2002-2013بالجزائر	70
4	حجم الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	81
5	مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	83
6	مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	84
7	الوضعية العامة للملفات المودعة لدى مجلس النقد و القرض وذلك في الفترة الممتدة بين 2010-2013	85

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مراحل دورة حياة المنتج	40

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة الشراكة الاوروجزائرية في جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، باعتبار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية شكل من اشكال التكامل الاقتصادي، وقد اعتمدنا على احصائيات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر عبر سلسلة من السنوات، ومن خلال المقارنة بين التدفقات تأكد لنا ان اتفاقية الشراكة لم تساهم بشكل كبير في تلبية حاجة الجزائر من الاستثمارات الاجنبية عموما والاوروبية خصوصا، كما لاحظنا ان الاستثمارات الاجنبية تتركز بشكل رئيسي في قطاع المحروقات، اما قطاع الزراعة والخدمات والسياح، وكان نصيبها ضئيلا من الاستثمارات الاجنبية، وهو ما اثر على دورها في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الشراكة الاوروجزائرية، الاستثمار الاجنبي المباشر.

Résumé en français :

Cette étude visé a déterminer l'ampleur de la contribution du partenariat Euro-Algérienne à attirer l'investissement direct étranger en Algérie, en considérant que l'accord de ce partenariat est une forme d'intégration, a compté sur les statistiques d'investissement direct étrangers figurant à l'Algérie à travers une série d'années, et à travers la comparaison des flux, il nous assuré que l'accord de partenariat n'a pas contribué de manière significative a répondre au besoins de l'Algérie de l'investissement étranger en général et européenne en particulier. Comme nous l'avons noté que l'investissement étranger est principalement concentrée dans le secteur des hydrocarbures, mais, les secteurs de l'agricultures des services et du tourisme, était une petite part des investissement étrangers, qui aurait un impact sur son rôle dans le développement économique.

Mots clés : intégration économique, le partenariat euro-algérienne, l'investissement direct étranger.